

خواطر اقتصادية



بقلم - خالد محمد المطوع

شاهين...
عندما يصوت
العالم للاقتصاد
الكويتي

رأس المال لا يعرف المجاملة، ولا يجمال الأوطان، وبالتالي فهو يذهب إلى المكان الذي يطمئن فيه إلى أن استثماره سيحظى بالاستقرار، وأن العقود ستُحترم، وأن المستقبل أوضح من المخاطر.

ولهذا، فإن بعض الصفقات تحمل رسالة أكبر من قيمتها المالية. فدخل مستثمرين عالميين في مشروع «شاهين» ليس مجرد استثمار في أصل نفطي، بل إشارة يقرأها المستثمرون الآخرون بعناية، لأن قرارات الاستثمار الكبرى غالباً ما تستند إلى تجارب سابقة أكثر من اعتمادها على الوعود، كما أنها ترقى إلى درجة الشراكة الاستراتيجية والتحالف في ضوء امتدادها لعقدين من الزمن وأكثر.

ومن هنا، تصبح السمعة الاستثمارية أحد أهم الأصول التي يملكها أي اقتصاد، لأنها قادرة على استقطاب فرص تفوق قيمة أي صفقة منفردة. وعندما تدخل المشاريع حيّز التنفيذ، لا تقتصر نتائجها على المشروع نفسه، بل تمتد إلى صورة الاقتصاد الكويتي، وتمنح المستثمر الأجنبي سبباً إضافياً للنظر إلى الكويت كوجهة آمنة مستدامة وجاذبة للاستثمار المؤسسي طويل الأجل.

تفاؤل مصرفي باستمرار نمو الطلب
على التسهيلات حتى نهاية 2026
توقعات بتراجع تكلفة المخاطر
المتوقعة للعام الحالي رغم التحديات

النصف الأول، شهدت الفائدة تراجعاً من الربع الثاني من العام 2025، لكن التوقعات أن يظل صافي هامش الفائدة للعام 2026 بأكمله قريباً من المستوى المسجل في الربع الثاني 2026 عند مستوى 2.28% تقريباً.

ونوهت المصادر إلى أن البنوك خلال النصف الأول استفادت بقوة من إيرادات العملات وإيرادات الاستثمار واستردادات مخصصات محددة انتفى الغرض منها، وهو ما عزز الميزانيات بمصادر إيرادية متنوعة.

في سياق آخر أظهرت الأرقام أيضاً انخفاض في صافي تكلفة المخاطر بالنسبة للقطاع المصرفي إلى 0.12%، نتيجة استردادات لديون سبق تكوين مخصصات ائتمانية لها في سنوات سابقة. وبالرغم من الأجواء والتحديات إلا أن البنوك أجمعت على أن تظل تكلفة المخاطر المتوقعة المسجلة للعام 2026 بأكمله أقل بشكل ملموس، إذ أن تكلفة المخاطر الطبيعية قريبة من مستوى 40 نقطة أساس.

أبدى القطاع المصرفي تفاؤلاً إيجابياً بالنصف الثاني من العام الحالي 2026 في ضوء تقديرات المرحلة المقبلة، حيث جاءت النظرة متناغمة بين وحدات القطاع على استمرار موجة النمو للقروض خلال الأشهر المتبقية من العام الحالي، لا سيما على الصعيد المؤسسي، ويكاد يكون هذا الجانب هو الأكبر والأهم بالنسبة للقطاع حالياً نتيجة حجم المبالغ التي يتطلبها، وهي إجمالاً مرتبطة بالنشاط على مستوى القطاع الخاص المحلي والأجنبي غير المقيم.

وبالأرقام، أفادت البنوك بأن نطاق نمو القروض سيبقى ضمن نطاق متوسط إلى مرتفع من خانة الأحاد، مشيرين إلى أنه من المحتمل أن تتحسن البيئة التشغيلية بوتيرة أفضل من المتوقع، وهو ما يرفع التوقعات بالنسبة للنمو إلى مستويات مضاعفة، خصوصاً وأن نظرة البنوك التقديرية دائماً ما تتسم بالتحفظ والتحوط.

وعلى صعيد صافي هامش الفائدة المتعارف عليه خلال

البنك الوطني
حديث السوق

لكن ذلك يثبت أن «الوطني» من الأسهم التي يتفائل المستثمر بها، و«يفرح» عندما تطلب زيادة لرأس المال، عكس أسهم أخرى يتذمر المساهم من سماع طلب الزيادة.

لكن الحقيقة أن السيولة المؤسسية الذكية تستهدف الأسهم الثقيلة ومحل الثقة الراسخة والثابتة والمقاومة للأزمات والأحداث، والتي تعتمد أرباحها على تدفقات تشغيلية من مصادر متنوعة ومستدامة وليس من تخارجات أو بيع أصول بشكل مبرمج كل عام.

بعيداً عن الصعود والنزول للسهم، والتي هي حركة اعتيادية وجزء من خصائص الأسواق المالية وتخضع لعوامل عديدة، لكن يبقى سهم البنك الوطني رمانة الميزان للبورصة وللسوق المالي عموماً، وهو ما يُثبت في كل المفاصل.

على مر التاريخ، «الوطني» وجهة موثوقة ويشكل نسبة كبيرة من المزاج العام على مستوى البورصة، خصوصاً من «الكبار» والمؤثرين، وهذا الأثر يمتد لتعم إيجابيته باقي السوق حتى من ليس له علاقة.

بمجرد صعود السهم لثلاث جلسات متتالية خلال هذا الأسبوع، من الأحد إلى الثلاثاء، بنحو 42 فلساً بنسبة 5.153%، تحول «الوطني» إلى حديث السوق.

أمس على مستوى كبار اللاعبين والمؤسسين تم تبادل عشرات الاتصالات والأسئلة والاستفسارات يميناً ويساراً، وتوالت التفسيرات والاجتهادات عن إمكانية وجود استحواذات أو زيادة رأسمال في المستقبل، وهي معلومات ليست إلا توقعات طالما لم تُعلن رسمياً،

البنوك استفادت من إصدارات
سندات الخزانة الحكوميةوفرة سيولة وجاهزية لتغطية
أي إصدارات مستقبلية

وفي هذا الصدد أكدت المصادر أن البنوك لديها سيولة وتتطلع إلى استمرار إصدارات أدوات الدين، حيث تتيح تلك الإصدارات للبنوك توظيف السيولة في أصول ذات عوائد أفضل لدى بنك الكويت المركزي. وجدير ذكره أن هذه الأصول تصنف على أنها مضمونة وسيادية وبالتالي فهي منعدمة المخاطر.

أكدت مصادر مصرفية أن البنوك المحلية استفادت من إصدار سندات الخزانة الحكومية المقومة بالدينار الكويتي، حيث زادت الاحتياطيات المدرة للفوائد لدى بنك الكويت المركزي، وهو ما انعكس إيجابياً على صافي إيرادات الفوائد وصافي هامش الفوائد.

البورصة: تراجع خسائر القيمة السوقية من بداية العام إلى 1.46%

السيولة تستهدف الأسهم الثقيلة وجني الأرباح يخفف وتيرة الصعود



مكاسب بقيمة 156.1 مليون والقيمة الرأسمالية 52.755 مليار

| كتب محمود محمد:

واصلت بورصة الكويت مسارها الإيجابي بارتفاع متزن ومعقول استوعب أمس عمليات جني الأرباح الضمنية والسريعة التي غالباً ما تهيم على القرارات الاستثمارية لأصحاب التوجهات المضاربة أو قصيرة الأجل. لكن في المقابل هناك شراء مؤسسي لافت على أسهم قيادية وممتازة بأسعار تعتبر قياسية في ظل الأجواء الحالية، ولكن في ذات الوقت تعتبر فرصة لأصحاب النظرة طويلة الأجل، حيث أن غالبيتها مخصص وفقاً للمؤشرات المالية ذات الصلة بالربحية والتوزيعات وجزء طبيعي رهاناً على طفرات مستقبلية.

وتيرة الأداء العام تعكس اطمئنان واستقرار على كل المستويات، وبعد توالي الشهادات العالمية، سواء من الشركات التي تقبل باستثمارات، أو من كبرى وكالات التصنيف العالمية التي جددت الثقة مؤخراً بأن الكويت واحدة من أهم الدول التي تتمتع بمصداقية وسيادة ومالية ضخمة

يمكنها استيعاب أي تحديات أو تداعيات عابرة، في ظل تجديد النظرة المستقبلية عند مستقرة على عكس دول كبرى اقتصادياً، وهو ما يجدد ثقة المستثمرين الأفراد والمؤسسين المحليين والأجانب.

وتصدرت الكويت بالنسبة لحجم المصداقات المالية، حيث تجاوزت إجمالي الأصول المالية الحكومية والاحتياطيات من النقد الأجنبي ما نسبته 500% من الناتج المحلي، ما يعطي اطمئناناً على كافة المستويات، حيث تستفيد كبرى الكيانات والمؤسسات من تلك الملاءة والقوة المالية، لا سيما القطاع المصرفي الذي دائماً ما تشير وكالات التصنيف إلى أنه يتمتع بدعم معنوي كبير وقدرة كبيرة على الحصول على الدعم الحكومي عند الحاجة.

مقومات السوق متوفرة، وربما لو كانت هناك ديناميكية أكبر وأوسع وقاعدة أعم من أدوات استثمارية جاذبة ومناسبة لمختلف الشرائح لكان السوق في حالة نشاط أكثر وجذب سيولة مضاعفة، لكن الآمال كبيرة بأن تتزايد الإدراجات الجيدة لعدد من الشركات التشغيلية مستقبلاً.

أمس استمرت المكاسب السوقية، حيث بلغت 156.1 مليون دينار كويتي، وارتفعت القيمة الرأسمالية أمس إلى 52.755 مليار دينار كويتي، وتقلصت الخسائر من بداية العام للقيمة السوقية لتبلغ فقط 1.46%.

بلغت قيمة التداولات 79.375 مليون دينار كويتي، وتراجعت كمية الأسهم المشمولة بالتداول 9.7% وكذلك قيمة التداولات 6.5% والصفقات 7.7%.

وارتفعت أسعار أسهم 48 شركة، وانخفضت 53 أخرى، فيما شمل التداول عموماً 130 سهماً.

ارتفع مؤشر السوق الأول والعام بـ0.45% و0.29% على التوالي، بينما انخفض «الرئيسي» بنحو 0.37%، وتراجع «الرئيسي 50» بـ0.51% عن مستوى أمس الاثنين.

وسجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 79.38 مليون دينار، وزعت على 274.81 مليون سهم، بتنفيذ 17.8 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة تراجع 7 قطاعات على رأسها الرعاية الصحية بـ3.03%، بينما ارتفع 6 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بـ2.08%.

الإماراتية القابضة: خروج المعلا والحوسني من مجلس الإدارة

سليمان المشعان – تنفيذي، طارق أحمد عبدالعزيز الجاسم – مستقل، وتم انتخاب علي عادل سليمان العنزي – عضو احتياط – مستقل. فيما خرج من المجلس كل من الشيخ سعود المعلا، ومحمد سالم الحوسني، وأحمد الببيه، وعبدالعزیز الهدهود.

أعضاء. و تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة التالية أسماؤهم عن فترة الثلاث سنوات 2026 – 2028 علي إبراهيم أحمد البغلي – غير تنفيذي، فهد عبدالرحمن سعود المخيزيم – غير تنفيذي، نواف عبدالله محمود الرفاعي – غير تنفيذي، عبدالمحسن

أعلنت أمس الشركة الكويتية الإماراتية القابضة عن قبول الجمعية العمومية استقالة مجلس الإدارة وانتخاب مجلس جديد للثلاث سنوات من 2026 إلى 2028. وضم المجلس الجديد 5 أعضاء فقط وعضو احتياط اقل من المجلس القديم بعضو حيث كان 6

إفصاحات البورصة

نزار القرطاس: ملكية «تنظيف» إلى 20.57%

واستناداً إلى بيانات البورصة، يبلغ رأسمال «تنظيف» 24.97 مليون دينار موزع على 249.75 مليون سهم مُصدر، وتمتلك مجموعة نزار عبدالرزاق القرطاس أكبر حصة بها.

وحسب الإفصاح، ارتفعت ملكية نزار القرطاس في الشركة إلى 20.5650% بما يعادل 51.36 مليون سهم، مقارنة مع 19.3810% أو 48.41 مليون سهم قبل التغيير؛ ليواصل بذلك رفع ملكيته في الشركة وتعزيز حصته بها.

أظهر نموذج إفصاح عن تحقق مصلحة شخص مستفيد في شركة الوطنية للتنظيف مواصلة المساهم نزار القرطاس رفع ملكيته في الشركة؛ وذلك وفق بيان منشور على موقع بورصة الكويت الثلاثاء.



«إنجازات» يرتفع 46.8% نمو أرباح النصف الأول

ارتفع صافي ربح شركة إنجازات للتنمية العقارية خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 46.87% قياساً بـ 792.15 ألف دينار في الفترة ذاتها من العام السابق.

ويعزى ارتفاع الأرباح إلى إيرادات الإيجار، الذي قابله انخفاض في التكاليف، علماً بأن إجمالي الإيرادات التشغيلية للشركة قد ارتفع 5.07% سنوياً ليصل إلى 1.41 مليون دينار في الربع الثاني من العام الحالي، و3.70% سنوياً لتصل إلى 2.74 مليون دينار خلال النصف الأول من 2026.

سجلت «إنجازات» ربحاً بقيمة 576.20 ألف دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ 30 يونيو السابق، مقابل 386.79 ألف دينار صافي ربح الربع الثاني من عام 2025.

وحققت الشركة ربحاً خلال النصف الأول من عام 2026 بقيمة 1.16 مليون دينار، بزيادة

«المباني»: 32.38 مليون أرباح النصف الأول 2026

انخفضت أرباح شركة المباني في الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 7.77% سنوياً. سجلت الشركة صافي ربح بلغ في الثلاثة أشهر المنتهية بـ 30 يونيو السابق نحو 15.57 مليون دينار، مقارنة بـ 16.88 مليون دينار في الربع الثاني من عام 2025. وبلغت أرباح «المباني» خلال النصف الأول من عام 2026 نحو 32.38 مليون دينار، بتراجع 35.62% عن مستواها البالغ 50.30 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام المنصرم.

وعزا البيان انخفاض الربح بشكل رئيسي إلى تحقيق أرباح غير متكررة ناتجة عن بيع أرض مملوكة للشركة في دولة الكويت خلال العام السابق، بالإضافة إلى تراجع أداء قطاع الضيافة بسبب التطورات الجيوسياسية. يُشار إلى أن إجمالي الإيرادات التشغيلية للشركة قد انخفض 4.50% في النصف الأول من العام الحالي عند 65.39 مليون دينار، كما انخفض بواقع 6.26% خلال الربع الثاني من العام إلى 32.20 مليون دينار.

إفصاحات البورصة

«الدولي»: موافقة على نشرة إصدار صكوك بقيمة 600 مليون دينار

أمريكي؛ وفق بيان لبورصة الكويت الثلاثاء. وأشار البنك إلى أن الاكتتاب سوف يقتصر على العملاء المحترفين فقط، منوهاً بأنه لا يوجد أثر في الوقت الحالي على المركز المالي للبنك.

وكشف «الدولي» أن الإصدار سيكون بشكل غير مباشر من خلال شركة “KIB Sukuk Limited” (شركة ذات غرض خاص مسجلة في جزر الكايمن)؛ وذلك تحت مظلة برنامج إصدار أوراق مالية (صكوك) القائم بقيمة 1.5 مليار دولار

حصل بنك الكويت الدولي على موافقة هيئة أسواق المال؛ وذلك على ما ورد في نشرة الاكتتاب الخاص؛ لإصدار صكوك غير مضمونة ذات أولوية السداد بمبلغ لا يتجاوز 600 مليون دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملات الأخرى (إصدار 2026).

«التخصيص»:

تغيير اسم

التداول المختصر

أعلنت شركة التخصيص القابضة تغيير اسم التداول المختصر الخاص بها باللغة الإنجليزية على موقع بورصة الكويت.

وأوضحت الشركة أن التغيير سيكون اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 4 أغسطس 2026؛ إذ سيتم استبدال الرمز الحالي (KPPC) بالرمز الجديد (PHC).

ولم تشر الشركة إلى أي تعديلات أخرى مرتبطة بالتغيير، مؤكدة أن الإجراء يقتصر على اسم التداول باللغة الإنجليزية فقط.

«ميدان»: توقيف

وإعادة تداول في

ذات الجلسة

أعلنت بورصة الكويت أنه سوف يتم إعادة التداول على أسهم شركة عيادة الميدان لخدمات طب الفم والأسنان، الثلاثاء، بعد 10 دقائق من نشر إعلان الشركة.

تضمن إعلان «ميدان» لبورصة الكويت أن قرارات بنود الجمعية العامة العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2026، والتي تم الإفصاح عنها أمس؛ لم يتم اعتمادها من قبل وزارة التجارة والصناعة حتى تاريخه، والتي كان من بينها قرار توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 90% من القيمة الاسمية للسهم بإجمالي يقدر بـ18.23 مليون دينار.

ونوهت الشركة بأنه سيتم الإفصاح عن أي مستجدات بشأن هذا الموضوع، فور الانتهاء من الإجراءات اللازمة وذلك وفقاً للمتطلبات التنظيمية المعمول بها.

نقل ملكية

250 ألف سهم

في «كميفك»

أعلنت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك» تنفيذ عملية نقل ملكية أسهم لصالح مدير - مجموعة إدارة الأصول (كبار التنفيذيين) قيس الزواوي.

وبحسب البيانات، تم نقل ملكية 250 ألف سهم من أسهم الشركة الثلاثاء، وبلغ رصيد الأوراق المالية بعد التعامل الحالي صفراً.

يُشار إلى أن رأس مال «كميفك» يبلغ 22 مليون دينار، موزع على 220 مليون سهم، ويمتلك حمد صالح حمد الذكير ومجموعته (شركة ايفيان لبيع وشراء الأسهم والسندات لحساب الشركة فقط) أكبر نسبة بالشركة بنحو 74.92%.

بورصات خليجية

3 طروحات عامة خليجية خلال الربع الثاني

تجمع نحو 750 مليون دولار

صدارة الطروحات خلال الربع الثاني، بعدما جمع 677.5 مليون دولار، ليشكل الجزء الأكبر من إجمالي حصيلة الاكتتابات. وفي السعودية، شهدت السوق إدراج شركتين هما «دار البلد» لحلول الأعمال، التي جمعت 54.6 مليون دولار، وشركة مسقا للاستثمار، التي جمعت 17.8 مليون دولار.

المنطقة ثلاثة اكتتابات عامة فقط خلال الربع الثاني، جمعت نحو 750 مليون دولار، مواصلة التباطؤ الذي بدأ في الربع الأول، والذي سجل أربعة اكتتابات بحصيلة بلغت 437 مليون دولار.

وجاء اكتتاب شركة عُمان الهند للأسمدة «أوميفكو» في

واصلت سوق الاكتتابات العامة الأولية في دول الخليج تسجيل أداء ضعيف خلال الربع الثاني من العام الحالي، في ظل استمرار الحرب في الشرق الأوسط وتأثيرها على شهية المستثمرين وظروف الأسواق.

ووفقاً لبيانات S&P Global Market Intelligence شهدت

مؤشر سوق دبي يتراجع بنسبة 0.9%.. وأبوظبي يتراجع 10 نقاط

سهم، بينما انخفض سهم بنك دبي الإسلامي بنسبة 2% عند 7.35 درهم، وبتداولات قاربت 214 مليون سهم.

سوق أبوظبي للأوراق المالية

وفي سوق أبوظبي للأوراق المالية، انخفض مؤشر السوق بنسبة 0.1% أو بـ 10 نقاط عند 9535 نقطة، وبتداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 740 مليون درهم.

ومن أصل 93 شركة تم تداول أسهمها، ارتفعت أسهم 30 شركة، بينما انخفضت أسهم 48 شركة، وبقيت 15 شركة على ثبات.

1.2% عند 1.68 درهم، وبتداولات قاربت 7 ملايين سهم. كما صعد سهم العربية للطيران بنسبة 1.4% عند 4.97 درهم، وبتداولات قاربت 3 ملايين سهم.

وبقي سهم الاتحاد العقارية على ثبات عند 0.615 درهم، وبتداولات قاربت 8 ملايين سهم، بينما انخفض سهم الإمارات دبي الوطني بنسبة 2.5% عند 29.62 درهم، وبتداولات تجاوزت مليوني سهم.

وأكثر الأسهم تداولاً، سهم طلبات هولدينغ، حيث انخفض بنسبة 4.5% عند 1.06 درهم، وبتداولات قاربت 43 مليون

أقل مؤشر سوق دبي المالي جلسة يوم الثلاثاء، على انخفاض بنسبة 0.9% أو 54 نقطة عند 5790 نقطة، مع تداولات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 415 مليون درهم.

وشهد سوق دبي ارتفاع أسهم 9 شركات من أصل 47 شركة تم تداولها، بينما انخفضت 28 شركة، وبقيت 16 شركة على ثبات.

وأقل سهم إعمار العقارية على انخفاض بنسبة 0.9% عند 11.20 درهم، وبتداولات تجاوزت 10 ملايين سهم، بينما ارتفع سهم تكافل الإمارات بنسبة

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» يغلق متراجعا 0.85% وسط هبوط جماعي للقطاعات الرئيسية



في المرتبة الأولى بسيولة بلغت 313.64 مليون ريال رغم تراجعته بنسبة 0.70%، يليه سهم بترو رابغ بقيمة 209.17 مليون ريال، ثم سهم اس تي سي الذي تراجع 1.89% بسيولة بلغت 195.35 مليون ريال، كما شهد سهم أرامكو السعودية تراجعاً بنسبة 0.98% ليغلق عند 26.3 ريال بسيولة تجاوزت 135 مليون ريال.

ومن حيث أعلى الكميات، جاء بترو رابغ في الصدارة بـ 13,74 مليون سهم، تلاه سهم الواحة بكمية بلغت 12.2 مليون سهم، وحل سهم أمريكانا ثالثاً بتداول 8.05 مليون سهم.

وفيما يخص الأرقام القياسية، سجل سهم رؤوم أعلى مستوى له في 52 أسبوعاً عند 79.9 ريال بعد ارتفاعه بنسبة 7.10%، وفي المقابل، سجلت عدة أسهم قيعاناً تاريخية (ATL) خلال الجلسة، شملت أسهم تكوين عند 4.21 ريال، ومياها عند 12.48 ريال، ونفوذ عند 6.13 ريال، وأسمنت نجران عند 5.56 ريال، وأسمنت المدينة عند 10.21 ريال، كما تراجعت أسهم مجموعة تداول، ووبان، والغاز القابضة، والخريف، وصناعات إلى أدنى مستوياتها في 52 أسبوعاً.

وفي المقابل، تصدر قطاع الرعاية الصحية المكاسب بارتفاع نسبته 0.70%، مدعوماً بصعود سهم سليمان الحبيب بنسبة 2.37%، كما ارتفع قطاع الأدوية بنسبة 0.64% مدفوعاً بمكاسب سهم مجموع فارما التي بلغت 1.95%.

تحركات الأسهم

وتصدر سهم أيان قائمة التراجعات بعد هبوطه 9.99% ليغلق عند 9.28 ريال، وهو أدنى مستوى للسهم في 52 أسبوعاً، وتراجع سهم نايس ون بنسبة 8.43%، وسهم الحفر العربية بنسبة 5.73%، كما انخفض سهم بترو رابغ بنسبة 4.46%.

وفي قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، تصدر سهم طباعة وتغليف المكاسب بالنسبة القصوى 1000% ليصل إلى 8.14 ريال، وصعد سهم لجام للرياضة بنسبة 5.56% ليغلق عند 74.05 ريال عقب إعلان الشركة عن نتائجها المالية الأولية للنصف الأول من عام 2026 وتوزيع أرباح نقدية عن الربح الثاني، كما ارتفع سهم تبوك الزراعية بنسبة 5.04%.

الأعلى نشاطاً

وبالنسبة للنشاط من حيث القيمة، حل سهم الراجحي

أنهى مؤشر سوق الأسهم السعودية الرئيسية (تاسي) تعاملات جلسة الثلاثاء بانخفاض بلغ 91.01 نقطة، ليغلق عند مستوى 10,678.11 نقطة، بنسبة تراجع بلغت 0.85%. وشهدت الجلسة سيطرة واضحة للاتجاه الهبوطي حيث انخفضت أسعار أسهم 210 شركات، في حين سجلت 52 شركة فقط ارتفاعاً في قيمتها السوقية، مع بقاء 8 شركات دون تغيير، وبلغت القيمة الإجمالية للتداول 3.84 مليار ريال، بكمية بلغت 195.89 مليون سهم.

واستهل المؤشر الجلسة عند مستوى 10,754.86 نقطة، ووصل إلى أعلى نقطة له عند 10,759.13 نقطة، قبل أن يرتد هبوطاً ليلاصق أدنى مستوياته خلال الجلسة عند 10,676.08 نقطة، ليغلق قريباً من هذا القاع ي بفعل الضغوط البيعية الواسعة.

16 قطاعاً تضغط على المؤشر

وعلى صعيد أداء القطاعات، جاء إغلاق 16 قطاعاً باللون الأحمر، بصدارة قطاع السلع الرأسمالية الذي هبط 2.08%، تلاه قطاع التأمين بانخفاض 1.67%، ثم قطاع إدارة وتطوير العقارات بنسبة تراجع بلغت 1.58%.

مؤشر السوق الموازي ينخفض 0.38% وسط تراجع للسيولة

مليون ريال، تلاه سهم ابيكو بقيمة 1.14 مليون ريال رغم انخفاض سعره بنسبة 5.66%. وحل سهم الناقل ثالثاً بسيولة بلغت 0.99 مليون ريال مع تراجع سعره بنسبة 2.26%، ثم سهم قمة السعودية بقيمة 0.92 مليون ريال، وسهم جروب فايف بنحو 0.6 مليون ريال.

أما من حيث كمية الأسهم المتداولة، فقد تصدر سهم قمة السعودية القائمة بتداول 0.13 مليون سهم، تلاه سهم الأشغال الميسرة بتداول 0.03 مليون سهم، ثم أسهم حمد بن سعيدان العقارية وأيكتك بكميات بلغت 0.03 مليون سهم لكل منهما، وجاءت أسهم الجادة الأولى وابيكو والناقل بكميات تداول بلغت 0.02 مليون سهم لكل شركة.

ليغلق عند 6.49 ريال، كما حقق سهم طاقات مكاسب بنسبة 6.90% مغلقاً عند 8.98 ريال، وارتفع سهم الأشغال الميسرة بنسبة 5.47% ليصل إلى 16.96 ريال بقيمة تداولات بلغت 0.48 مليون ريال.

وفي المقابل، سجل سهم ساحة المجد أكبر تراجع خلال الجلسة بنسبة 11.22% ليغلق عند 5.3 ريال، متبوعاً بسهم أيكتك الذي انخفض بنسبة 9.17% ليصل إلى 1.09 ريال، وتراجع سهم ثروة بنسبة 8.77% ليغلق عند 26 ريالاً، وسهم مفيد بنسبة 8.51% عند سعر 29.02 ريالاً، كما ضمت قائمة التراجعات سهم جروب فايف بنسبة 7.04%.

وعلى صعيد نشاط السيولة، جاء سهم إدارات في المرتبة الأولى من حيث القيمة المتداولة بنحو 1.2

أنهى مؤشر السوق الموازي السعودي (نمو) تعاملات جلسة الثلاثاء على انخفاض نسبته 0.38%، ليغلق عند مستوى 21,877.22 نقطة، مسجلاً تراجعاً بلغ 84.5 نقطة.

وبلغت القيمة الإجمالية للتداولات 12.23 مليون ريال، جرى تنفيذها عبر تداول 1.5 مليون سهم، وشهدت الجلسة تبايناً في أداء الشركات المدرجة، حيث سجلت 32 شركة ارتفاعاً في أسعار أسهمها، بينما تراجعت أسعار 39 شركة، واستقرت 55 شركة دون تغيير.

وتصدر سهم هضاب الخليج قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً بنسبة بلغت 12.54% ليصل إلى سعر 35 ريالاً، تلاه سهم برج المعرفة الذي صعد بنسبة 8.35%

بورصات خليجية

مؤشر بورصة مسقط يرتفع 61.18 نقطة



ارتفع حجم التداولات بنسبة 19.75% إلى 201.2 مليون ورقة مالية، مقابل 168.01 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة. وارتفعت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 26.5% إلى 57.95 مليون ريال، مقارنة بنحو 45.81 مليون ريال جلسة أمس الاثنين. وتصدر سهم أوكيو للصناعات الأساسية الأسهم النشطة حجماً وقيمة بتداول 56.79 مليون سهم، بقيمة 13.69 مليون ريال.

وحد من ارتفاع قطاع الخدمات تقدم سهم ظفار لتوليد الكهرباء على المتراجعين بنسبة 3.85%. وارتفع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 1.3% مدفوعاً بارتفاع سهم فولتامب للطاقة القيادي بنسبة 6.33%، وصعد أوكيو للصناعات الأساسية بنسبة 4.68%. وكان المالي أقل القطاعات ارتفاعاً بنسبة 0.44%، مدفوعاً بارتفاع سهم مسقط للتمويل القيادي بنسبة 4.84%، وارتفع سهم الدولية للاستثمارات المالية القابضة القيادي بنسبة 4.24%.

ارتفع المؤشر العام لسوق مسقط بنهاية تعاملات الثلاثاء، بنسبة 0.86%؛ ليغلق عند مستوى 7,247.19 نقطة، رابحاً 61.81 نقطة عن مستوياته بجلسة أمس الاثنين.

ودعم ارتفاع المؤشر صعود الأسهم القيادية، وارتفاع المؤشرات القطاعية مجتمعة، وتصدرها الخدمات بنسبة 2.08%، مع صدارة أسهم صلالة لخدمات الموانئ وصحار للطاقة القيادين للراحين بنسبة 10%، وارتفع سهم السوداني للطاقة القيادي بنسبة 7.74%.

بورصة قطر تتراجع بنسبة 0.62%



وتقدم سهم «التحويلية» تراجعات الأسهم البالغة 33 سهماً بـ2.07%، بينما جاءت الورقة المالية «حق الاكتتاب في أسهم شركة بلدنا» وسهم «بلدنا» على رأس الارتفاعات البالغة 16 سهماً بـ16.98% و 1.55% على التوالي، واستقر سعر 6 أسهم. وجاء «بلدنا» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 16.48 مليون سهم، تزامناً مع بدأ فترة تداول حقوق اكتتاب الشركة بصورة مستقلة عن الأسهم الأصلية، وتصدر السيولة سهم «كيو إن بي» بقيمة 25.6 مليون ريال.

الإيرانية وسط هدوء بالعمليات العسكرية. وأثر على أداء الجلسة تراجع جميع قطاعات البورصة السبع على رأسها قطاع النقل بـ1.29%، وتذيل القائمة قطاع الاتصالات بـ0.09%. وبشأن التداولات فقد انخفضت السيولة إلى 282.82 مليون ريال، مقابل 321.07 مليون ريال، الاثنين، وتراجعت أحجام التداول عند 121.57 مليون سهم، مقارنة بـ152.06 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 21.73 ألف صفقة، مقابل 28.23 ألف صفقة بالأمس.

أغلقت بورصة قطر تعاملات، الثلاثاء على تراجع؛ بالتزامن مع ترقب المستثمرين لتطور المفاوضات الأمريكية الإيرانية، وقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي بشأن السياسة النقدية، فضلاً عن بدأ تداول حقوق اكتتاب شركة بلدنا.

انخفض المؤشر العام بنسبة 0.62% ليصل إلى النقطة 10022.69، خاسراً 62.70 نقطة، عن مستوى الاثنين. تترقب الأسواق، غداً الأربعاء، صدور قرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بشأن السياسة النقدية، فضلاً عن ترقب المستثمرين لتطورات المفاوضات الأمريكية

بورصة البحرين ترتفع بنسبة 0.08%

أنهت بورصة البحرين تعاملات الثلاثاء، على ارتفاع؛ بدعم قطاعات المال والاتصالات والصناعات.

ومع ختام التعاملات، ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.08%،
إلى مستوى 1967 نقطة، وسط تعاملات بحجم 1.03 مليون

سهم، بقيمة 310.56 ألف دينار، توزعت على 80 صفقة.

وتصدر الأسهم الأكثر ارتفاعاً سهم إيم تيرمينالز

البحرين بـ1.66%، تلاه سهم بنك البحرين والكويت بـ

0.35%، وسهم بليون بـ0.22%، وسهم بنك البحرين

الوطني بـ0.19%

وتصدر الأسهم الأكثر نشاطاً سهم بنك السلام بتداول 447.9

ألف سهم بسعر 0.205 دنانير للسهم، تلاه بيت التمويل

الكويتى بتداول 111.35 ألف سهم بسعر 2.5 دولار للسهم.



AL AMIRI

مخملات

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب
الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن
نفسها

القطع الصيفية . القطع الشتوية . شالات و
أصواف . نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna
COLOMBO
DORMEUIL DRAPERS



للطلاب أو
الإستفسار

بورصات عالمية

أسهم الرقائق تدفع «نيكاي» لأدنى إغلاق في شهرين وموجة بيع واسعة تضرب قطاع الذكاء الاصطناعي

التكنولوجيا العالمية في مجال الذكاء الاصطناعي، وما قد يترتب عليه من تباطؤ في الطلب المستقبلي على رقائق الذاكرة.

وفي الوقت نفسه، اتجه المستثمرون إلى أسهم القيمة، ولا سيما أسهم البنوك التي استفادت سابقاً من توقعات رفع أسعار الفائدة من جانب بنك اليابان. غير أن أسهم القطاع المصرفي تعرضت أيضاً لضغوط، إذ انخفض سهمها «مجموعة ميتسوبيشي يو إف جي المالية» و«مجموعة سوميتومو ميتسوي المالية» بأكثر من 3% لكل منهما.

على الجانب الآخر، ارتفعت أسهم شركات التجزئة، مدعومة بصعود سهمي «بان باسيفيك إنترناشونال هولدنغز» و«سيفن أند أي هولدنغز» بأكثر من 3% لكل منهما، فيما ارتفع سهم «نينتندو» 3.07%.

ومن بين أكثر من 1500 سهم متداول في السوق الرئيسية لبورصة طوكيو، ارتفع 30% من الأسهم، فيما تراجع 67%، واستقر 1%.

أمس، فيما تراجع مؤشر فيلادلفيا لأشباه الموصلات 2.2% مع استمرار موجة البيع الأخيرة. ورغم انخفاضه 21% عن أعلى مستوى إغلاق سجله في 22 يونيو، فإنه لا يزال مرتفعاً 63% منذ بداية عام 2026.

كما هبط مؤشر كوسبي الكوري الجنوبي بأكثر من 10%، الأمر الذي انعكس بقوة على تحركات نيكاي نظراً للثقل الكبير لقطاع التكنولوجيا في السوق الكورية، إلى جانب تأثير أداء مؤشر فيلادلفيا لأشباه الموصلات في الولايات المتحدة.

وتكدبت شركات الرقائيق اليابانية خسائر حادة، إذ تراجع سهم «كيوكسيا» لصناعة رقائيق الذاكرة 18.33% ليلعب الحد الأدنى ي عند 4455.0 ين. كما انخفض سهمها «أدفانتست» و«طوكيو إلكترو»، المتخصصان في معدات اختبار وتصنيع الرقائيق، بأكثر من 10% لكل منهما.

ويأتي هذا التراجع بعد أن فقد نيكاي أكثر من 14% من قيمته منذ بلوغه ذروة منتصف يونيو. مع تصاعد المخاوف بشأن جدوى الإنفاق الضخم الذي تضخه شركات

انخفض مؤشر نيكاي الياباني بنحو 4% الثلاثاء، مسجلاً أدنى مستوى إغلاق له في أكثر من شهرين، بعدما تعرضت أسهم الشركات المرتبطة بالرقائيق الإلكترونية لضغوط بيع قوية، على غرار نظيراتها في الولايات المتحدة، قبيل إعلان نتائج كبرى شركات التكنولوجيا.

وتراجع نيكاي بنسبة 3.95% إلى 62364.92 نقطة، وهو أدنى مستوى إغلاق له منذ 21 مايو، فيما انخفض مؤشر توبكس الأوسع نطاقاً بنسبة 2.52% إلى 3963.59 نقطة.

وقال كوجي تودا، الخبير المالي لدى «ريسونا لإدارة الأصول»، إن تراجع نيكاي جاء نتيجة موجة بيع مكثفة لأسهم الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، مؤكداً أن ذلك لا يرتبط بالعوامل الأساسية لآفاق الاقتصاد الياباني.

وأضاف أن المستثمرين سيعودون إلى شراء الأسهم بمجرد اتضاح آفاق قوية لشركات التكنولوجيا الكبرى في اليابان والولايات المتحدة خلال وقت لاحق من الأسبوع.

وجاءت الضغوط بعد هبوط سهم إنفيديا 4.9% في جلسة

تراجع مؤشر كوسبي الرئيسي للأسهم الكورية الجنوبية بأكثر من 10% ووقف مؤقت للتداول

تنسف مكاسب الشركات العالمية التي ارتفعت أسهمها بشدة بسبب حمى الذكاء الاصطناعي في العالم.

وارتفع سهم شركة صناعة الرقائيق الصينية «سي.إكس.إم.تي» أمس في أول أيام تداوله بنسبة 466% مما عزز المخاوف بشأن قدرة الشركات الكورية واليابانية وغيرها من شركات التكنولوجيا على مواجهة المنافسة الصينية. وجمعت «سي.إكس.إم.تي» 8.6 مليار دولار على الأقل في الطرح الأولي لسهمها ببورصة «ستار» لأسهم التكنولوجيا في شنغهاي.

سعر الطرح.

كما تراجعت أغلب أسواق الأسهم الآسيوية حيث تراجع مؤشر نيكاي الرئيسي للأسهم اليابانية بنسبة 3% ومؤشر تايكس للأسهم التايوانية بنسبة 3.8%.

وتراجعت أسعار النفط بأكثر من 1% كما سجلت الأسهم الأميركية تغييراً طفيفاً في التعاملات الآجلة.

ومن العوامل التي تدفع أسهم شركات الذكاء الاصطناعي في كوريا الجنوبية واليابان وتايوان إلى التراجع، المنافسة المتوقعة من جانب شركات الذكاء الاصطناعي وصناعة الرقائيق الصينية الناشئة التي قد

تراجع مؤشر كوسبي الرئيسي للأسهم الكورية الجنوبية خلال تعاملات الثلاثاء بأكثر من 10% مما أدى إلى وقف مؤقت للتداول، نتيجة التراجع الكبير لأسهم شركات صناعة الرقائيق الإلكترونية التي شهدت تقلبات حادة مؤخراً بسبب المخاوف بشأن استدامة ازدهار الذكاء الاصطناعي.

وهبط المؤشر الرئيسي للأسهم الكورية إلى أقل مستوى له منذ أبريل الماضي، في الوقت الذي تراجع فيه سهم سامسونغ إلكترونيكس للإلكترونيات وانخفض سهم إس.كيه هاينكس لرقائيق الذاكرة دون

الأسهم الأوروبية تستقر بدعم من قطاع السلع الفاخرة رغم ضغوط قطاع التكنولوجيا

3%، بدعم من الطلب القوي من المستهلكين في الولايات المتحدة.

وارتفع سهم «مرسيدس-بنز» 3.3% بعد تسجيل زيادة بنسبة 22% في الأرباح التشغيلية خلال الربع الثاني، رغم تحذير الشركة من استمرار ضعف أعمالها الأساسية في قطاع السيارات.

ويترقب المستثمرون هذا الأسبوع نتائج أعمال كبرى شركات التكنولوجيا الأميركية بحثاً عن مؤشرات جديدة حول قوة الإنفاق المرتبط بالذكاء الاصطناعي واستمرار الزخم الذي دعم الأسواق خلال الفترة الماضية.

كما تتركز الأنظار على قرار مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) بشأن السياسة النقدية، والمقرر صدوره غداً الأربعاء، لما له من تأثير مباشر على توجهات الأسواق العالمية.

«إيه إس إم إل» الهولندية.

وأدى التقرير إلى موجة بيع واسعة لأسهم شركات الرقائيق، بعدما أغلقت شركات تصنيع أشباه الموصلات الأميركية على انخفاض في جلسة أمس، فيما واصلت نظيراتها الآسيوية التراجع. وانخفض سهم «إيه إس إم إل» بنحو 2% في بداية التداولات الأوروبية.

في المقابل، ارتفع قطاع السلع الشخصية والمنزلية 1.8% مدعوماً بنتائج أعمال قوية لعدد من الشركات الكبرى.

وقفز سهم «يونيليفر» 5.3% بعد أن تجاوزت الشركة توقعات نمو المبيعات في الربع الثاني، مستفيدة من ارتفاع أحجام المبيعات والأسعار.

كما صعد سهم مجموعة السلع الفاخرة «إل في إم إتش» 2.5% عقب إعلان نمو مبيعاتها في الربع الثاني بنسبة

حافظت الأسهم الأوروبية على استقرارها خلال تعاملات الثلاثاء، إذ عوضت المكاسب التي حققتها أسهم شركات السلع الفاخرة والسلع الاستهلاكية أثر موجة البيع التي طالت أسهم التكنولوجيا عالمياً.

واستقر مؤشر ستوكس 600 الأوروبي عند 645.32 نقطة بحلول الساعة 07:03 بتوقيت غرينتش، وسط توازن بين أداء القطاعات المختلفة في السوق.

وتصدر قطاع التكنولوجيا الخسائر بانخفاض 0.8%، مواصلاً التراجع بعد هبوطه بنحو 2% في الجلسة السابقة، في ظل ضغوط تعرض لها قطاع أشباه الموصلات عالمياً.

وجاءت هذه الضغوط بعد تقرير لموقع «ذي إنفورميشن» أفاد بأن الصين بدأت تصنيع معدات طباعة حجرية للأشعة فوق البنفسجية العميقة بتقنية محلية، وهي تقنية أساسية في صناعة الرقائيق طالما هيمنت عليها شركة

نشرة كامكو إنفست اليومية لمؤشرات بورصة الكويت

إعداد إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية

28 يوليو 2026

أداء مؤشر السوق العام لبورصة الكويت مقابل القيمة المتداولة		عوائد القطاعات						لداء المؤشرات				القيمة	مؤشرات البورصة والقيمة الرأسمالية
		من بداية العام	من بداية الشهر	التغير اليومي	إغلاق المؤشرات	التغير اليومي	القطاعات	من بداية العام (%)	الشهري (%)	اليومي (%)	اليومي (نقطة)		
المؤشر القيمة (مليون سهم) مؤشر السوق العام	بورصة الكويت	(1.59%)	0.69%	0.29%	8,766.1	▲	(2.87%)	1.57%	0.45%	41.7	9,225.48	▲	مؤشر السوق الأول
	الطاقة	5.11%	2.08%	0.03%	1,823.5	▲	16.40%	2.98%	(0.37%)	(37.7)	10,113.46	▼	مؤشر رئيسي 50
	مواد أساسية	(3.85%)	(6.77%)	0.68%	801.6	▲	5.34%	(3.49%)	(0.51%)	(44.5)	8,745.54	▼	مؤشر السوق الرئيسي
	صناعية	(1.38%)	(1.24%)	0.15%	747.2	▲	(1.59%)	0.69%	0.29%	25.5	8,766.09	▲	مؤشر السوق العام
	سلع استهلاكية	(11.10%)	3.86%	(0.43%)	1,208.7	▼	(1.46%)	0.75%	0.30%	156.1	52,755.60	▲	القيمة السوقية (مليون دك)
	رعاية صحية	8.26%	(5.28%)	(3.03%)	639.7	▼							
	الخدمات الاستهلاكية	(5.27%)	(1.20%)	(0.60%)	2,257.8	▼							
	إتصالات	14.67%	(2.39%)	(0.83%)	1,405.4	▼							
	بنوك	(2.34%)	2.87%	0.71%	2,119.2	▲							
	التأمين	7.42%	(27.79%)	0.07%	2,092.4	▲							
مؤشرات التداول	المقر	(0.68%)	0.46%	(0.35%)	2,015.5	▼	الموسم اليومي		التغير اليومي %	القيمة	274.8	79.4	القيمة المتداولة (مليون سهم)
	خدمات مالية	(9.57%)	(0.74%)	(0.12%)	1,736.7	▼	2025	2026					
	تكنولوجيا	461.07%	0.00%	2.08%	5,347.1	▲	461.8	320.2	(9.7%)	82.9	(6.5%)	عدد الصفقات	
	منافع	(2.69%)	1.40%	(0.68%)	381.6	▼	22,986	21,074	(7.7%)	17,821			

[illegible]

ملحق: مصداق التراجع حسب على أساس علمية وصافي الأرباح 12 شهر التقويمية 2020 مصداق الصير القلمية لفترة مصدق على أساس الأرباح العلمية بدقوات المصالحين كما في 31 مارس 2020. العائد الجولي للأهم مصدق على أساس التوزيعات لعام 2025 والأرباح العلمية الشركات التي تختلف في مزاياها عنها فيما يتعلق بمقتضى الجراء في تعلمات ضرورية بدق إعلال خارج نظام دنا. غير مطابق NM غير قابل للتأصيل



حمل التطبيق
وتمتع بمجموعة
من الحلول الاستثمارية



تطبيق كامكو إنفست
تجربتك الاستثمارية الرقمية

الوساطة المالية

الاستثمارات المصرفية

إدارة الأصول

كامكو إنفست

«من التوظيف التقليدي إلى الخدمات الذكية: هل تستطيع البنوك الكويتية الفوز برهان المستقبل؟»

بقلم د. عدنان البدر

باحث ومستشار استراتيجي في سياسة الموارد بشرية وبيئة العمل
رئيس ومؤسس الجمعية الكندية الكويتية للصدقة والأعمال

ckbafa@gmail.com

كويت جديدة في عصر الذكاء الاصطناعي: سوق العمل بين تحديات التكويت وثورة الرقمنة
ملامح التحول في سوق العمل الكويتي في ظل «رؤية الكويت الجديدة 2035» وثورة الذكاء الاصطناعي

في مشهد اقتصادي متسارع التحولات، تقف الكويت اليوم على مفترق طرق تاريخي، حيث تتداخل متطلبات «رؤية الكويت الجديدة 2035» مع موجات التغيير التكنولوجي غير المسبوقة التي يقودها الذكاء الاصطناعي. بين أرقام العمالة الوطنية التي تتوزع بين القطاعين الحكومي والخاص، وبين تحذيرات المؤسسات المالية الدولية من خسائر تصل إلى 170 مليار دولار بحلول 2030 في حال عدم تبني التحول الرقمي، يرسم مقالنا هذا صورة لسوق العمل الكويتي في لحظة فارقة، محاولاً استشراف ملامح المستقبل في ضوء المعطيات الراهنة والتوجهات العالمية. هذا التقاطع بين المتغيرات المحلية والتحولات التكنولوجية يضع صناع القرار والموارد البشرية أمام تحديات وفرص غير مسبوقة، تستوجب رؤية استباقية تعيد النظر في سياسات التوظيف والتدريب والتأهيل.

تحذير DIFC يزلزل المصارف: خسائر بـ 170 مليارا تدفع الكويت لتسريع خطتها الرقمية ثلاثة أرباع الموظفين في الحكومة.. والقطاع الخاص يعاني شحاً في الكوادر رغم طفرة البنوك

عن الفرص الوظيفية. وبلغ عدد الباحثين عن عمل في القطاع الخاص 4231 شخصاً، مقابل 4093 مسجلاً في القطاع الحكومي، ليصل إجمالي المسجلين 8324 باحثاً. وعلى مستوى التركيبة التعليمية للباحثين عن عمل، أظهرت البيانات أن الحاصلين على المؤهلات الجامعية يشكلون الشريحة الأكبر من إجمالي المسجلين، بإجمالي 34568 باحثاً عن عمل ممن مضى على تسجيلهم أكثر من 6 أشهر. وتصدر حملة المؤهلات الجامعية القائمة بـ 19213 باحثاً عن عمل، يليهم حملة الدبلوم بـ 7079.

ردة فعل الموظفين: تفاؤل وقلق

يكشف استطلاع «نبض الموظفين في دول مجلس التعاون الخليجي» (GCC People Pulse) - وهو أول مؤشر شهري متخصص لقياس توجهات القوى العاملة في المنطقة - أن نحو نصف الموظفين في الكويت والسعودية والإمارات وقطر يخشون أن يؤثر الذكاء الاصطناعي في استقرار وظائفهم، رغم قناعتهم الواسعة بأهميته في دعم نمو الأعمال. وأظهرت نتائج الدراسة أن 73% من المشاركين يعتبرون الذكاء الاصطناعي ركيزة أساسية لتمكين الأعمال، فيما يرى 73% أيضاً أنه سيعزز القدرة التنافسية للمؤسسات التي يعملون فيها. لكن في المقابل، أعرب 49% من الموظفين عن خشيتهم من أن يؤدي التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي إلى تهديد أمنهم الوظيفي أو تقليص الفرص المتاحة مستقبلاً.

ثورة الذكاء الاصطناعي - وعود وتحديات

تحذير 170 DIFC: مليار دولار على المحك

في تحذير غير مسبوق، كشف مركز دبي المالي العالمي (DIFC) عبر تقريره المعنون "الوجه المتغير للخدمات المصرفية: بناء المرونة من خلال التغيير"، أن البنوك العالمية تخاطر بفقدان 170 مليار دولار من أرباح القطاع بحلول عام 2030، ما لم تسرع في تبني الذكاء الاصطناعي وإصلاح نماذجها التشغيلية التقليدية. ويعزو التقرير هذا الضغط المتصاعد إلى صعود بنوك منافسة تعتمد على مزيج من الذكاء الاصطناعي،



سياسات التوظيف، كشفت بيانات اتحاد مصارف الكويت عن قفزة لافتة في أعداد العمالة الوطنية في القطاع المصرفي خلال العامين الماضيين، إذ ارتفع عددهم في البنوك من 1543 موظفاً في عام 2000 إلى نحو 11.1 ألف بنهاية مارس 2026، بزيادة تتجاوز 9655 موظفاً ونمو يفوق 625%. ويشكل العاملون في القطاع المصرفي نحو ربع العمالة الوطنية المسجلة في القطاع الخاص لدى الهيئة العامة للقوى العاملة، باستثناء العاملين في القطاع النفطي والبواب الخامس، ما يعكس الوزن المتنامي للبنوك في استيعاب الكوادر الكويتية وتحقيق نسب التكويت المقررة بحالات أكثر من 64%. وتؤكد بيانات الهيئة العامة للقوى العاملة أن البنوك التجارية الكويتية تصدرت الجهات الأكثر طرْحاً للوظائف الموجهة للكويتيين، لاسيما من خريجي الجامعات، في مؤشر يعكس تحول القطاع المصرفي إلى أحد المسارات الرئيسية للتوظيف النوعي في البلاد.

توازن في توجهات الباحثين عن العمل

في جانب آخر من سوق العمل، أظهرت إحصاءات الهيئة العامة للقوى العاملة أن أعداد المسجلين من الباحثين عن عمل توزعت بشكل متقارب بين القطاعين الخاص والحكومي خلال الأشهر الستة الأولى من 2026، ما يشير إلى حالة توازن في توجهات الباحثين

المرتبطة بقطاعات النفط والنقل والموانئ، حيث يشكل الرجال نحو 88% من إجمالي العاملين. وعلى صعيد المستوى التعليمي، تشير البيانات إلى ارتفاع ملحوظ في المستوى التعليمي للعمالة الكويتية، حيث بلغت نسبة حملة الشهادات الجامعية وما فوقها 55.8% من إجمالي الكويتيين العاملين. في المقابل، تتركز العمالة غير الكويتية في فئة التعليم المتوسط بنسبة 48.6%، بينما لا تتجاوز نسبة الحاصلين على مؤهلات جامعية 14.6%.

اعتماد كبير على العمالة الوافدة

في الصورة الإجمالية لسوق العمل، أظهرت البيانات ارتفاع إجمالي العمالة في الكويت إلى 3.065 مليون عامل بمختلف القطاعات بنهاية الربع الأول من عام 2026، بزيادة سنوية بلغت 108.3 ألف عامل وبنسبة نمو 3.7%. وشكل الكويتيون 19.1% من إجمالي العمالة باستثناء القطاع العائلي، مقابل 80.9% للعمالة غير الكويتية، ما يعكس استمرار اعتماد سوق العمل الكويتي على العمالة الوافدة، لا سيما في القطاع الخاص.

القطاع المصرفي - قصة نجاح في استقطاب الكوادر الوطنية

البنوك تستقطب ربع العمالة الوطنية في القطاع الخاص

في مشهد يعكس تحولاً استراتيجياً في

المشهد الراهن لسوق العمل الكويتي
- نمو مطرد وإجمالي يتجاوز 3 ملايين عامل

441.2 ألف موظف كويتي... وثلاثة أرباعهم في القطاع الحكومي

كشفت بيانات نظام معلومات سوق العمل الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء أن إجمالي العمالة الكويتية بلغ 441.2 ألف عامل بنهاية عام 2025، مقارنة بـ 449.6 ألفاً في 2024. ويتركز أكثر من ثلاثة أرباعهم، وبنسبة 76%، في القطاع الحكومي، باستثناء العسكريين والقطاع العائلي، في مؤشر يعكس استمرار اعتماد المواطن الكويتي على الوظيفة الحكومية كمصدر رئيسي للدخل والاستقرار الوظيفي. وبحسب بيانات الربع الأول من عام 2026، بلغ إجمالي الكويتيين المؤمن عليهم نحو 435.6 ألف مواطن ومواطنة، يستحوذ القطاع الحكومي على النصيب الأكبر منهم بإجمالي 322.1 ألف مواطن بنسبة 73.9% من إجمالي العمالة الوطنية المؤمن عليها. ويأتي القطاع الأهلي في المرتبة الثانية بعد الحكومي من حيث استقطاب العمالة الوطنية بعدد 44.5 ألف مواطن بنسبة 10.2%، يليه القطاع النفطي المملوك للدولة بـ 20.2 ألف مواطن بنسبة 4.6%.

تفوق نسائي وارتفاع تعليمي

تظهر البيانات تفوقاً لافتاً للإناث الكويتيات في سوق العمل، حيث بلغ عدد الإناث الكويتيات المؤمن عليهن 247.4 ألف مواطنة مقابل 188.1 ألف مواطن من الذكور، بما يعكس ارتفاع مشاركة المرأة الكويتية في سوق العمل، حيث شكلت الإناث نحو 57% من إجمالي المؤمن عليهم. وفي القطاع الحكومي، تفوقت الإناث داخل العمالة الكويتية بواقع 251.3 ألف عاملة مقابل 189.9 ألف عامل. وتستحوذ الإناث على النسبة الأكبر من وظائف وزارة التربية التي تضم نحو 145.9 ألف موظف، تشكل الإناث منهم نحو 77%، ووزارة الصحة التي تضم 77.1 ألف موظف بنسبة إناث تبلغ 63.4%. أما في القطاعات ذات الطابع الفني والتشغيلي، فتتميل الكفة لصالح الذكور، خصوصاً في الشركات المملوكة للدولة

الذكاء الاصطناعي يلغي الوسيط.. فهل تلغى وظائف الكويتيين أم تعاد صياغتها؟

المرأة الكويتية تقود تغيير سوق العمل بـ 57% من العمالة الوطنية في عصر الاقتصاد الرقمي

الإناث يسيطرن على التعليم والصحة.. والذكور يهيمنون على النفط والبنوك

القطاع الحكومي



المؤمن عليهم الكويتيون



«السعودية والكويت وقطر: نصف الموظفين يخشون الذكاء الاصطناعي لكن 73% يرونه ضرورة للنمو»

الكويت على مفترق طرق تاريخي تتداخل فيه متطلبات «رؤية كويت جديدة 2035» مع موجات التغيير التكنولوجي غير المسبوقة

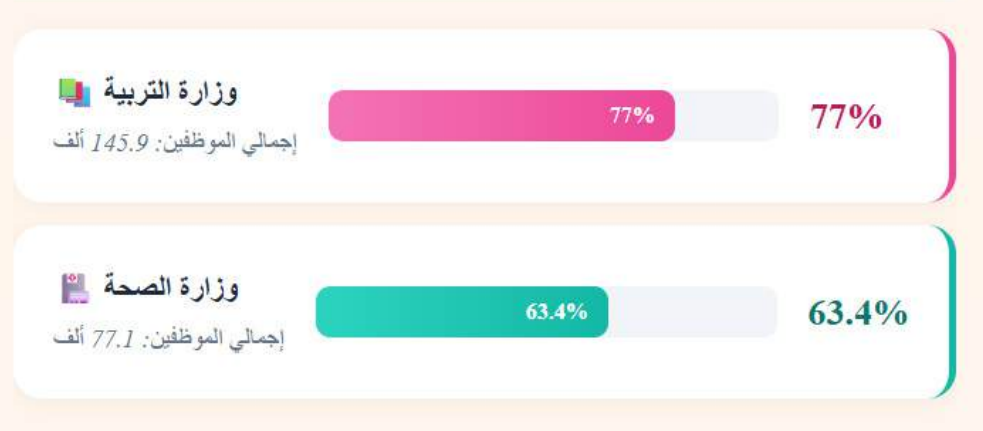
أن البنوك الكويتية بدأت في مراحل مختلفة من نشر الذكاء الاصطناعي والأتمتة وتقنية البلوكتشين لتحسين إدارة المخاطر، وتقصير أوقات الموافقة، وتعزيز جودة الخدمات. ويتوافق هذا التحول مع «كويت جديدة 2035» التي تركز على الرقمنة والتنوع. ويؤكد خبراء القطاع أن الكويت في موقع جيد لقيادة تكامل الذكاء الاصطناعي، ومع النهج الصحيح يمكنها وضع معيار عالمي للابتكار. وقد حظيت جهود البنوك الكويتية في هذا المجال بالتقدير، حيث فاز بنك الكويت الوطني وغيره من المؤسسات المصرفية بجوائز في قمم الذكاء الاصطناعي.

استشراف المستقبل – ماذا بعد؟
2026 – 2030: نافذة الفرصة الحرجة

تشير المعطيات المتاحة إلى أن الفترة بين عامي 2026 و2030 تمثل نافذة فرصة حرجة للكويت لتحقيق أهداف رؤيتها 2035. فسوق العمل يشهد تحولات جوهرية، مع تراجع طفيف في أعداد العمالة الكويتية خلال العام الماضي (من 450.2 ألف إلى 435.5 ألف)، مما يستدعي تسريع وتيرة التكوين في القطاع الخاص لاستيعاب الباحثين عن عمل، وعددهم يتجاوز 34 ألف حاصل على مؤهلات جامعية. تحديات التكوين في ظل الذكاء الاصطناعي مع تسارع وتيرة التحول الرقمي، تبرز تحديات جديدة أمام سياسات التكوين. فالوظائف التقليدية التي كان يستوعبها القطاع الخاص أخذت في التحول، مع ظهور متطلبات مهارية جديدة. وبينما يعيد الذكاء الاصطناعي تشكيل الوظائف أكثر مما يلغيها، فإن النجاح في تحقيق أهداف التكوين يتطلب موازنة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل المستقبلية، خاصة في مجالات التكنولوجيا والتحليل الرقمي. وتشير التقارير إلى أن فرص النمو تتزايد في شرائح العملاء غير المخدومة بما في ذلك رواد الأعمال والنساء والشركات العائلية، مما يفتح آفاقاً جديدة للكوادر الوطنية الشابة في قطاعات الخدمات المالية والاستشارات المتخصصة.

البنوك الكويتية في سياق التحول الرقمي
مع تحذير DIFC من أن البنوك التي لا تسرع في تبني الذكاء الاصطناعي قد تخسر ما يصل إلى 170 مليار دولار من أرباح القطاع بحلول 2030، تواجه البنوك الكويتية – التي تستقطب ربع العمالة الوطنية في القطاع الخاص – تحدياً مزدوجاً: الحفاظ على دورها كأبرز

توزيع الإناث في الوزارات الرئيسية



مركز مالي وتجاري إقليمي وعالمي جاذب للاستثمار. وتقوم الرؤية على زيادة الإنتاجية المحلية وتطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية، مع تركيز خاص على دور القطاع الخاص كقائد للنشاط الاقتصادي. وتسعى الخطة التنموية إلى خلق بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار، وتسهيل تدفق رؤوس الأموال، وتمكين القطاع الخاص من لعب دور قيادي في النشاط الاقتصادي. ومن المتوقع أن تساهم الرؤية في خلق أكثر من 50 ألف وظيفة، مع تقليل الاعتماد على الإنفاق الحكومي.

التكوين وتعزيز دور القطاع الخاص

تركز رؤية الكويت 2035 على تعزيز قطاع خاص ديناميكي يقود النمو الاقتصادي جنباً إلى جنب مع القطاع العام، وتنوع مصادر الدخل، وخلق وظائف نوعية للمواطنين الكويتيين. وتشمل الإجراءات المطروحة زيادة رسوم توظيف الوافدين في القطاعات التي يتوافر فيها الكوادر الوطنية، وتعديل هيكل الأجور، وتوسيع الدعم للموظفين الكويتيين في الشركات الخاصة. وتتضمن الخطة أيضاً إعداد الطلاب للمسارات الوظيفية في القطاع الخاص من خلال برامج التوعية، وتعديل المناهج الدراسية، والتدريب الإلزامي. ويهدف هذا التوجه إلى تقليل الاعتماد على الوظائف الحكومية وخلق فرص مستدامة للشباب الكويتي.

التحول الرقمي كركيزة أساسية

في إطار مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية، تولي رؤية الكويت 2035 أولوية كبيرة للتحول الرقمي. وتشير التقارير إلى

من المجموعات المؤثرة من العملاء الذين لا تزال احتياجاتهم المتطورة غير مُلباة من قبل النماذج المصرفية التقليدية، بما في ذلك رواد الأعمال ومكاتب العائلات والنساء. ويمكن للرؤى المدعومة بالذكاء الاصطناعي وخدمات الاستشارات الأكثر تخصيصاً أن تساعد البنوك في توقع احتياجات العملاء وإنشاء منتجات مخصصة لهذه المجموعات. فقد أظهرت بيانات منصة التوظيف GulfTalent أن حصة الوظائف المهنية في منطقة الخليج التي تتطلب مهارات الذكاء الاصطناعي قد تضاعفت ثلاث مرات تقريباً خلال السنوات الأربع الماضية، حيث تم ذكر المهام أو المهارات أو الأدوات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي في 3.4% من الوظائف الشاغرة المعلنة خلال النصف الأول من عام 2026، أي حوالي وظيفة واحدة من كل 30 وظيفة، مقارنة بـ 1.2% في عام 2022. وتصدر قطاع التكنولوجيا هذه القائمة بفارق كبير، حيث تتطلب نحو وظيفة واحدة من كل ثلاث وظائف شاغرة مهارات أو مسؤوليات مرتبطة بالذكاء الاصطناعي، يليه القطاع المصرفي وقطاع التدقيق حيث تشير حوالي وظيفة واحدة من كل 15 وظيفة إلى الذكاء الاصطناعي.

رؤية الكويت 2035 – الطريق إلى المستقبل

كويت جديدة: مركز مالي وتجاري إقليمي وعالمي
تمثل «رؤية كويت جديدة 2035» الإطار الوطني للتحول الاقتصادي والطاقي في الكويت، وتهدف إلى تحويل الدولة إلى

والحوسبة السحابية، والأصول الخفيفة؛ مما يمكنها من رفع سقف التوقعات في السرعة والتخصيص وكفاءة التكلفة، ويكشف بوضوح نقاط الضعف الكامنة في المؤسسات العريقة، ما يزيد الضغط التنافسي عليها. والأكثر إثارة أن التقرير يرى أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أداة تكنولوجية مساعدة، بل تحول إلى بنية تحتية حاسمة في القطاع، تُحقق مكاسب إنتاجية ملموسة وتدعم بناء نماذج تشغيل من الجيل التالي، وهي النماذج التي باتت تشكل المعيار الفعلي الذي تُقاس به قدرات أبرز المنافسين الرقميين في السوق المصرفية اليوم.

الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل الوظائف أكثر مما يلغيها

في رؤية تقدمية لتأثير الذكاء الاصطناعي على سوق العمل، تشير تقديرات شركة «بروكابيتا» مجموعة بروكابيتا وشركة زينيث (نراعتها التقنية) إلى أن الذكاء الاصطناعي يعيد تشكيل الوظائف أكثر مما يلغيها. فالتحول الرقمي لا يعني بالضرورة اختفاء الوظائف، بل تحولاً في طبيعتها ومتطلباتها، مع ظهور أدوار وظيفية جديدة لم تكن موجودة من قبل. وهذه الرؤية تتماشى مع اتجاه عالمي أوسع فجوهر التحول لا يكمن في إزالة الوظائف، بل في تغيير متطلباتها وظهور فرص جديدة تتطلب مهارات مختلفة، مما يجعل الاستثمار في تطوير الكوادر البشرية وتأهيلها الركيزة الأساسية للاستفادة من هذه الثورة التكنولوجية. وتشير التقديرات إلى أن الذكاء الاصطناعي سيخلق وظائف جديدة أكثر مما سيلغي، مع توقعات بنمو صافٍ يصل إلى 78 مليون وظيفة بحلول عام 2030. وتتصدر قائمة هذه الوظائف الناشئة تخصصات مثل خبراء البيانات، والضخمة، ومهندسي التكنولوجيا المالية، وأخصائيي الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة.

الذكاء الاصطناعي يقود مستقبل العمل في الخليج

في سياق أوسع، تؤكد التقارير أن الذكاء الاصطناعي يقود مستقبل العمل في منطقة الخليج، مع تسارع وتيرة التحول الرقمي في مختلف القطاعات الاقتصادية. وتشير الدراسات إلى أن البنوك التي تتحرك مبكراً وبجزم ستكون في وضع أفضل لحماية الربحية مع الوصول إلى أسواق جديدة وشرائح عملاء وأصول ناشئة. ويحدد التقرير العديد

تحذيرات المؤسسات المالية الدولية من خسائر تصل إلى 170 مليار دولار بحلول 2030 في حال عدم تبني التحول الرقمي

هل تنجح المؤسسات المالية في تحقيق التوازن بين استقطاب الكوادر الوطنية ومواكبة ثورة الذكاء الاصطناعي؟

العمالة غير الكويتية

48.6%

التعليم
المتوسط

14.6%

مؤهلات جامعية
وأعلىالتركيز الأكبر في فئة
التعليم المتوسط
نسبة الجامعيين متدنية جداً

القطاعات الفنية والتشغيلية

النفط • النقل • الموانئ

الشركات المملوكة للدولة – تميل الكفة لصالح الذكور

ذكور

88%

الأغلبية الساحقة

VS

إناث

12%

الذكاء الاصطناعي يفرض نفسه كعامل محوري يعيد تعريف المهارات المطلوبة وهيكل الوظائف.

المتغيرات المحلية والتحول التكنولوجية تضع صناع القرار أمام تحديات وفرص غير مسبوقة.



مشغل للكوادر الوطنية في القطاع الخاص، وفي الوقت نفسه مواكبة التحول الرقمي الذي يتطلب مهارات وكفاءات جديدة. ويؤكد عارف أميري، الرئيس التنفيذي لهيئة مركز دبي المالي العالمي، أن «صناعة الخدمات المصرفية العالمية تخضع لأكبر تحول لها منذ ما يقرب من عقدين، ويجب على المؤسسات تبني الابتكار والمرونة والقدرة على التكيف للازدهار في مشهد مالي يتطور بسرعة».

توصيات للسياسات

نحو نموذج كويتي للتحول الرقمي

في ضوء ما تقدم، يمكن القول إن الكويت تقف اليوم أمام فرصة تاريخية لبناء نموذج خاص بها في التحول الرقمي، يجمع بين الحفاظ على هويتها الوطنية وقيمها المجتمعية، والانفتاح على أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا العالمية. ويتمثل التحدي الأكبر في تحقيق التوازن بين ثلاثة أهداف متداخلة: تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، وزيادة نسب التكوين في الوظائف النوعية، ومواكبة ثورة الذكاء الاصطناعي التي تعيد تشكيل ملامح العمل حول العالم. ففي ضوء هذه المعطيات، يمكن استخلاص مجموعة من التوصيات لصناع القرار وقادة الموارد البشرية:

1. تعزيز جاذبية القطاع الخاص: رغم تقدم القطاع المصرفي في استقطاب الكوادر الوطنية، لا يزال القطاع الخاص بحاجة إلى مزيد من الحوافز لجذب العمالة الوطنية، خصوصاً في ظل استمرار هيمنة القطاع الحكومي على توظيف 76% من الكويتيين.
2. الاستثمار في المهارات الرقمية: مع تزايد الطلب على مهارات الذكاء الاصطناعي، يجب على المؤسسات التعليمية وبرامج التدريب المهني تحديث مناهجها لتواكب متطلبات سوق العمل المتغيرة.
3. إدارة التحول التكنولوجي بوعي: يتطلب الانتقال إلى اقتصاد قائم على الذكاء الاصطناعي استراتيجيات مدروسة لإدارة التغيير، تشمل برامج إعادة التأهيل للوظائف

المتأثرة، وتعزيز ثقافة التعلم المستمر.

4. تعزيز التوازن بين القطاعين: مع تقارب أعداد الباحثين عن عمل بين القطاعين الحكومي والخاص، تبرز الحاجة إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين لتوفير مسارات وظيفية متنوعة وجاذبة.

الخلاصة: كويت جديدة في عصر جديد

يقف سوق العمل الكويتي والخليجي عند مفترق طرق تاريخي، حيث تتلاقى التحولات الديموغرافية مع الثورة التكنولوجية لتعيد تشكيل ملامح التوظيف في المنطقة. وتؤكد المعطيات والأرقام التي تم رصدها مؤخراً أن الكويت تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق أهداف رؤيتها 2035، مع تسارع ملحوظ في وتيرة التحول الرقمي في القطاع الحكومي والمصرفي وغيره من القطاعات الاقتصادية. غير أن الطريق لا يزال طويلاً، ويفرض الذكاء الاصطناعي نفسه كعامل محوري يعيد تعريف المهارات المطلوبة وهيكل الوظائف فالاستثمار في التعليم والتدريب، وتطوير

سياسات سوق العمل، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، كلها عناصر أساسية لضمان انتقال سلس نحو اقتصاد معرفي قائم على الابتكار، يحافظ على الأمن الوظيفي للمواطنين ويعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في مشهد عالمي سريع التغير. إن التحديات كبيرة، خاصة في ظل اعتماد سوق العمل الكويتي بشكل كبير على العمالة الوافدة (80.9%)، والتركيز الكبير للعمالة الوطنية في القطاع الحكومي (أكثر من 73%). ومع اقتراب عام 2030، الذي حددته رؤية الكويت 2035 كأفق زمني للتحول المنشود، يبقى السؤال الأهم: هل ستمكن الكويت من تسريع وتيرة التكوين في القطاع الخاص بما يتناسب مع متطلبات العصر الرقمي؟ وهل ستنجح البنوك والمؤسسات المالية في تحقيق التوازن بين استقطاب الكوادر الوطنية ومواكبة ثورة الذكاء الاصطناعي؟ الإجابة على هذه الأسئلة تتوقف على قدرة صناع القرار في الكويت على تبني استراتيجيات طموحة

تجمع بين الاستثمار في التعليم والتدريب، وتحفيز القطاع الخاص على استيعاب الكوادر الوطنية، وخلق بيئة تنظيمية مشجعة على الابتكار والتحول الرقمي. وفي ظل التحديات العالمية المتسارعة، تبدو الكويت – بما تملكه من إرث حضاري وثروات بشرية ومادية – مؤهلة لتحقيق هذا الطموح، شريطة أن يكون التخطيط استباقياً، والتنفيذ متقناً، والرؤية واضحة لا تقبل التردد.

المصادر:

- تقارير الإدارة المركزية للإحصاء عن نظام سوق العمل (مارس 2025 – مارس 2026)
- بيانات اتحاد مصارف الكويت والهيئة العامة للقوى العاملة (2026)
- تقرير DIFC «الوجه المتغير للخدمات المصرفية: بناء المرونة من خلال التغيير» (2026)
- تقديرات شركة «بروكابيتا» حول تأثير الذكاء الاصطناعي على الوظائف
- رؤية كويت جديدة 2035 – الموقع الرسمي

إخلاء جليب الشيوخ: بداية مرحلة جديدة لتنظيم المدن وليست نهاية للعقار الاستثماري

بقلم الخبيرة العقارية - سبيكة محمد البحر



مجموعة سبيكة البحر وعماد الفرج العقارية

– أعضاء في IVSC



أثار قرار الدولة بتنظيم منطقة جليب الشيوخ وإخلاءها نقاشاً واسعاً في الأوساط العقارية والاقتصادية، إذ اعتبر البعض أن القرار كان سبباً في تراجع العقار الاستثماري. غير أن القراءة الاقتصادية والتخطيطية تؤكد أن ما جرى يمثل خطوة إصلاحية لمعالجة أوضاع عمرانية تراكت على مدى سنوات طويلة، وأن الهدف لم يكن الإضرار بالمستثمر، بل حماية البنية التحتية، ورفع جودة الحياة، وإعادة تنظيم واحدة من أكثر المناطق كثافة سكانية في الكويت، بما يتوافق مع رؤية الكويت 2035.

جدول مختصر: مؤشرات ما قبل التنظيم وما بعده

البند	قبل التنظيم	بعد التنظيم
سكان جليب الشيوخ	282263 نسمة	إعادة توزيع السكان
الكثافة السكانية	28 ألف نسمة/كم	انخفاض تدريجي
بعض الإيجارات	450 د.ك	500 د.ك
نسبة الزيادة	—	11.1 %

وآمن للعمالة وتخفيف الضغط عن المناطق الاستثمارية. وتؤكد التجارب الدولية أن تنظيم المدن وإعادة هيكلة المناطق ذات الكثافات المرتفعة يؤديان إلى تحسين جودة الحياة، ورفع قيمة الأصول العقارية، وزيادة جاذبية الاستثمار على المدى الطويل. ولذلك، فإن نجاح هذه المرحلة يتطلب استكمال الإصلاح بتوفير البدائل المناسبة، وتشجيع القطاع الخاص على تطوير المجمعات السكنية الحديثة، وإعادة تأهيل العقارات الاستثمارية بما يواكب متطلبات الاستدامة.

خلاصة

لا ينبغي النظر إلى تنظيم وإخلاء جليب الشيوخ باعتباره نهاية للعقار الاستثماري، بل بداية لمرحلة جديدة تعتمد على جودة المنتج العقاري، وكفاءة التخطيط والبنية التحتية الحديثة، وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والمصلحة العامة، بما يعزز مكانة الكويت كبيئة استثمارية متطورة وقادرة على استيعاب النمو المستقبلي.

والفحيحيل والمهبولة وأبو حليفة، وارتفعت نسب الإشغال في عدد من العقارات، كما ارتفعت إيجارات بعض الوحدات من نحو 450 ديناراً كويتياً إلى نحو 500 دينار كويتي، أي بزيادة تقارب 11.1%، وهو ما يعكس استمرار الطلب لا تراجع.

ولو انتقل 10% فقط من سكان جليب الشيوخ، فإن ذلك يعني انتقال أكثر من 28 ألف شخص إلى مناطق أخرى، وهو رقم كفيل بإحداث تغير ملحوظ في نسب الإشغال وتحريك السوق العقاري في عدد من المناطق الاستثمارية.

مدن جديدة ومناطق صناعية متكاملة

وفي الوقت ذاته، تعمل الدولة على تطوير مدن جديدة مثل جنوب سعد العبدالله والمطلاع والخيران السكنية، واستكمال مشروعي الصابرية والنواف، بالتوازي مع التوسع في المناطق الصناعية واللوجستية في الشداية وأمغرة والشعبية وميناء عبدالله، وهو ما يستدعي إنشاء مدن عمالية حديثة ومتكاملة بالقرب من هذه المناطق؛ لتوفير سكن منظم

كثافة سكانية استثنائية تفرض التدخل

تشير أحدث البيانات المتداولة إلى أن عدد سكان منطقة جليب الشيوخ بلغ نحو 282,263 نسمة ضمن مساحة تقارب 10 كيلومترات مربعة، أي بكثافة سكانية تقارب 28 ألف نسمة لكل كيلومتر مربع، وهي من أعلى الكثافات السكانية في الدولة. وقد انعكس ذلك على شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والطرق والخدمات الصحية والتعليمية، كما ساهم في انتشار مخالفات تقسيم المباني والاستغلال غير المنظم للعقارات، وهو ما فرض تحديات كبيرة أمام الجهات الحكومية. ومن هذا المنطلق، أصبح التدخل الحكومي ضرورة للحفاظ على سلامة السكان وإعادة التوازن العمراني، إذ إن استمرار الأوضاع السابقة كان سيؤدي إلى زيادة الضغوط على المرافق العامة، وارتفاع تكاليف الصيانة، واستمرار التشوهات العمرانية التي لا تتوافق مع معايير المدن الحديثة.

إعادة توازن للسوق لا أزمة عقارية

من غير المنصف تحميل قرار إخلاء جليب الشيوخ وحده مسؤولية التغيرات التي يشهدها العقار الاستثماري، فالسوق يتأثر أيضاً بزيادة المعروض من الوحدات الاستثمارية، وارتفاع تكاليف التمويل والصيانة، وتنظيم سوق العمل، وتشديد الرقابة على مخالفات البناء. ولذلك، فإن ما يشهده القطاع يمثل مرحلة إعادة توازن أكثر من كونه أزمة.

والدليل على ذلك أن الطلب على السكن لم يختف، وإنما أعاد توزيع نفسه داخل السوق؛ فقد انتقلت أعداد من السكان إلى الفروانية وخیطان وحولي والسالمية والمنقف

المطعم الناجح لا يُبنى بالصدفة: قصص من السوق تكشف الحقيقة

بقلم/ الخبير العقاري – أحمد الفرج



قبل سنوات، جلس أمامي شاب كويتي متحمس يحمل فكرة مطعم متخصص بالمأكولات اليابانية. كان قد عاد لتوّه من اليابان، وأحبّ المطبخ، وأقنع نفسه أن الكويت «ناضجة» لهذا النوع من الأكل. أنفق 120 ألف دينار على تجهيز المكان وتدريب الطاقم واستيراد المكونات. بعد ثمانية أشهر أغلق المطعم. ليس لأن الأكل كان رديئاً — بل لأن كل قرار آخر كان خاطئاً.

في المقابل، أعرف امرأة فتحت كافيهًا صغيراً في منطقة سكنية هادئة بميزانية لا تتجاوز 25 ألف دينار. اليوم، بعد خمس سنوات، فتحت فرعها الثالث. لم تكن تملك خبرة في المطاعم، لكنها كانت تملك شيئاً أهم: وعياً حاداً بأسباب النجاح والفشل.

قصتان في نفس السوق، في نفس الفترة الزمنية، بنتيجتين متناقضتين تماماً. الفارق لم يكن في رأس المال — 120 ألف مقابل 25 ألفاً، ولم يكن في الحظ ولا في الخبرة السابقة، كان في شيء واحد: فهم الأسباب الحقيقية التي تصنع الفرق بين مطعم يصمد ومطعم يُغلق.

في منتصف التسعينيات، افتتح رجل أعمال أمريكي سلسلة مطاعم راقية في مدينة ديترويت التي كانت تمر بأسوأ موجات الركود الاقتصادي. المطاعم كانت جميلة والطعام ممتازاً والإدارة محترفة — لكنها أغلقت جميعها خلال عامين. السبب الوحيد كان الموقع في مدينة لا تتوافق قوتها الشرائية مع نوع المطعم المقدم. نفس المطاعم بنفس المفهوم نجحت حين انتقلت إلى مدن أخرى.

كيف تقرأ الموقع قبل التوقيع؟

من خبرتي في تقييم المواقع التجارية، أنصح بثلاث خطوات بسيطة لا تستغرق أكثر من أسبوع: اجلس في المنطقة ثلاثة أيام في أوقات مختلفة — صباحاً وظهراً ومساءً — وراقب من يمر ومن يتوقف ومن يدخل المحلات المجاورة. تحقق من نوع النشاطات الناجحة في المنطقة لأنها تُخبرك بطبيعة الزبون قبل أي دراسة. واحسب نسبة الإيجار من إيراداتك المتوقعة بتحفظ لا بتفاؤل — فإن تجاوزت 15% فأنت أمام ضغط مالي سيؤثر على كل قرار تتخذه لاحقاً.

ثالثاً: المنيو — حين تُصبح كثرة الأصناف عدواً للتميز

كان منيو الشاب الياباني يضم 60 صنفاً. للوهلة الأولى يبدو هذا إيجابياً — خيارات واسعة تُرضي الجميع. لكن في الواقع التشغيلي، 60 صنفاً تعني كابوساً إدارياً متكاملاً: مطبخ يجهد في إتقان عشرات الأطباق بدلاً من التميز في عدد محدود منها، ومخزون ضخم من مكونات متنوعة كثير منها يتلف قبل استخدامه، وجودة متذبذبة من يوم لآخر لا تبني ولاءً حقيقياً لدى الزبون.

الدرس من طوكيو

في طوكيو، ثمة مطعم صغير لا يتسع لأكثر من عشرة أشخاص يقدم طبقاً واحداً فقط: رامن الدجاج. لا خيارات ولا بدائل ولا قائمة طويلة. يفتح ست ساعات يومياً وعليه طابور انتظار كل يوم منذ 38 عاماً. سره ليس الموقع ولا التسويق — بل إتقان شيء واحد حتى أعلى مستوياته. هذا النموذج يبدو بعيداً عن عقليتنا في المنطقة — لكنه يحمل درساً لا يُقدَّر بثمن: التركيز يصنع التميز، والتميز يصنع الولاء، والولاء يصنع الاستدامة.

وقصة من الكويت

أعرف مطعمًا افتتح قبل أربع سنوات بمنيو يضم 85 صنفاً من خمس مطابخ مختلفة. قال صاحبه يومها: «أريد أن أُرضي الجميع». بعد سنة ونصف من الخسائر

غضون سنوات قليلة أعلنت إفلاسها. لم يكن الطعام قد تراجع، ولم تتغير الأسعار بشكل مبالغ فيه — لكن الإدارة المركزية فقدت السيطرة على التكاليف وتوسعت بشكل أسرع مما تحتمله قدرتها التشغيلية. الإدارة الفاشلة لا تُغلق المحلات الصغيرة فقط — بل تُسقط الإمبراطوريات.

ما الذي تحتاجه الإدارة الناجحة؟

ثلاثة أدوات بسيطة تُحوّل الإدارة من فوضى إلى نظام: تقرير يومي للمبيعات والمصروفات لا يحتاج أكثر من خمس دقائق، جرد أسبوعي للمخزون يكشف الهدر قبل أن يتراكم، واجتماع شهري لمراجعة الأرقام مع الفريق يُبقي الجميع على توافق حول الأهداف. المطعم الذي يعتمد كلياً على وجود صاحبه هو مشروع لا مؤسسة — والفرق بين الاثنين هو الفرق بين مشروع يكبر ومشروع يتوقف حين يتوقف صاحبه.

ثانياً: الموقع — القرار الذي لا تُصحح أخطاؤه لاحقاً

يأتي الموقع في المرتبة الثانية لسبب جوهري: خطؤه لا يمكن تداركه بعد التوقيع. الإدارة يمكن تحسينها والمنيو يمكن تعديله والتسويق يمكن تطويره — لكن الموقع الخاطئ يبقى خاطئاً حتى انتهاء العقد. هذا هو ما يجعله أكثر الأخطاء ندماً رغم أنه يأتي في المرتبة الثانية من حيث التأثير. الشاب الياباني اختار موقعه في شارع تجاري مكتظ بالمحلات — وبدا هذا منطقياً للوهلة الأولى. لكن زبائن المنطقة كانوا في غالبيتهم عمالاً وموظفين يبحثون عن وجبات سريعة ورخيصة لا عن تجربة يابانية بسعر 8 دنانير للطبق. الموقع الجيد ليس الأكثر ازدحاماً ولا الأعلى إيجاراً — بل الأنسب لشريحتك المستهدفة تحديداً.

قصة المطعم الذي انتقل وربح

أعرف مطعمًا للمأكولات الصحية افتُتح في منطقة صناعية في الكويت. الفكرة كانت مبتكرة والطعام كان مختلفاً — لكن زبائن المنطقة الصناعية يبحثون عن وجبة دسمة سريعة بسعر منخفض لا عن سلطة كينوا بأربعة دنانير. أغلق بعد أربعة أشهر. ثم انتقل صاحبه إلى منطقة سكنية راقية وافتتح من جديد بنفس الفكرة ونفس الطعام ونفس الأسعار — واليوم يدير فرعين ناجحين. نفس المنتج ونفس الإدارة ونفس التسويق — الموقع وحده كان الفرق بين الفشل والنجاح.

ودرس من ديترويت

هذه الأسباب لا تُدرّس في الكليات ولا تُذكر في عروض المستثمرين — لكنها تظهر بوضوح حين تجلس مع من عاشوها وتسألهم بصدق: أين كانت نقطة الانهيار؟

في هذا المقال لن أقدم نظريات — بل سأخذك معي إلى داخل قصص حقيقية من السوق الكويتي والخليجي والعالمي، لتخرج منها بفهم لا يمكن أن يمنحك إياه أي كتاب.

أولاً: الإدارة — القاتل الصامت الذي يسبق كل أسباب الفشل

حين يُسأل أصحاب المطاعم المغلقة عن سبب الإغلاق، نادراً ما تسمع أحدهم يقول «أدّرت المشروع بشكل سيء». الإجابة دائماً تُحيل إلى الخارج: «الموقع ما كان زين»، أو «الناس ما ذاقوا أكلنا»، أو «المنافسة كانت شرسة». لكن من يتعمق في أرقام هذه المطاعم المغلقة يكتشف حقيقة واحدة تتكرر: الإدارة الغائبة هي السبب الأول دائماً — حتى حين لا يعترف بها أحد. في قصة الشاب الياباني، كانت المشكلة الجوهرية أنه كان يدير مطعمه كما يدير هواية لا مشروعاً. كان يغيب أيام الخميس والجمعة — وهي أهم أيام الأسبوع في السوق الكويتي — ويترك المطبخ بلا رقابة فعلية. الهدر في المكونات كان يبلغ 40% شهرياً دون أن يعلم. حين جلسنا معاً لمراجعة الأرقام، اكتشف لأول مرة أن تكلفة الطبق الواحد تتجاوز سعر بيعه بعد احتساب الهدر. كان يبيع ويخسر في الوقت ذاته — دون أن يدري. والأخطر أنه كان يُعزو تراجع المبيعات إلى المنافسة والموقع، بينما المشكلة الحقيقية كانت في نظامه الداخلي المعطل.

قصة تتكرر في الرياض

أخبرني صاحب مطعم في الرياض أن مبيعاته اليومية تتجاوز 800 ريال لكنه لا يجد ربحاً في نهاية الشهر. جلسنا ثلاث ساعات نراجع أرقامه. اكتشفنا ثلاثة موظفين يتقاضون رواتب مقابل مهام متكررة يمكن أن يؤديها موظف واحد، ومشتريات تتم عشوائياً دون مقارنة أسعار الموردين، وهدرًا في المطبخ يبلغ 22% من المواد الخام شهرياً. لم تكن المشكلة في المبيعات — كانت في تسرب الأرباح من عشرات الثقوب الصغيرة غير المرئية لعين غير مُدربة على قراءة الأرقام يومياً.

والدرس من إمبراطورية سقطت

في أوائل الألفية الثالثة، كانت سلسلة مطاعم أمريكية تمتلك أكثر من 900 فرع حول العالم. في



الأصناف غير المربحة، تحوّل من الخسارة إلى الربح في ثلاثة أشهر فقط — دون أن يرفع أسعاره ودون أن يُغيّر شيئاً في موقعه أو تسويقه.

التكاليف الخفية التي لا يحسبها أحد

ثمة تكاليف لا تظهر في الميزانية الأولية لكنها تتراكم بشكل مؤثر: معدل دوران الموظفين المرتفع الذي يعني تكاليف تدريب متكررة، وتكاليف الصيانة الدورية للمعدات التي يُهمّلها كثيرون في التخطيط المالي، وتكاليف الترخيص والتجديد السنوي التي تُفاجئ كثيرين في نهاية السنة الأولى. من لا يضع هذه التكاليف في حسابه منذ البداية يجد نفسه في نهاية السنة أمام أرقام مختلفة تماماً عما توقع.

الخاتمة: النجاح معادلة لا حظ — وكل عنصر فيها قابل للتعلم

أما صاحبة الكافيه الناجحة التي فتحت فرعها الثالث اليوم، فعملت بمنطق معكوس تماماً لكل ما وقع فيه الشاب الياباني. بدأت بمنيو من 8 أصناف متقنة لا 60 صنفاً عشوائياً، اختارت موقعاً سكنياً يناسب شريحتها تماماً لا موقعاً «حلواً» يبدو مكتظاً. أنفقت أول ثلاثة أشهر على تحسين التجربة لا على الإعلان — وحين جاء التسويق جاء لأن الزبائن بدأوا يتحدثون عنها قبل أن تتحدث هي عن نفسها. وكانت حاضرة كل يوم تتابع كل كوب وكل زبون وكل رقم. الفرق بين القصتين لا يكمن في رأس المال — 120 ألف دينار مقابل 25 ألفاً. الأكثر مالاً خسر والأقل مالاً ربح. الفرق كان في فهم خمسة أسباب والعمل على معالجتها بوعي وانضباط قبل أن تتحول إلى أزمات لا تُحل.

قطاع المطاعم والكافيهات في الكويت يزدهر ويشهد طلباً حقيقياً ومتنامياً — لكنه في الوقت ذاته يعاقب بلا رحمة من يدخله بغير معرفة. من يفهم هذه الأسباب الخمسة ويبني قراراته عليها يمتلك فرصة حقيقية في سوق يبحث دائماً عن التجربة المتميزة والجودة المتسقة. ومن تجاهلها معتقداً أن الحماس وحده يكفي — يُضيف اسمه إلى قائمة المطاعم التي أغلقت قبل أن تُكمل عامها الأول.

النجاح في هذا القطاع ليس سراً محفوظاً عند أحد — بل هو منهج واضح يطبّقه القليلون ويتجاهله الكثيرون، ثم يتساءلون في نهاية المطاف: أين كانت نقطة الانهيار؟

الجواب كان دائماً في البداية — قبل أن يُفتتح أول باب.

في لندن، ثمة مطعم شرقي صغير في منطقة بريكستون لم ينفق على إعلان واحد في سنته الأولى. ركّز صاحبه على تجربة كل زبون — كان يخرج شخصياً ليسأل كل طاوله عن رأيها، ويُقدّم أحياناً طبقاً إضافياً مجاناً لمن يزور للمرة الأولى. في السنة الثانية كان يظهر في قوائم أفضل مطاعم المنطقة على تريب أدايزر — دون أن يدفع ديناراً واحداً على إعلان. الزبون الراضي هو أقوى إعلان تملكه — وأرخصه.

الاستراتيجية الصحيحة للتسويق

الأشهر الثلاثة الأولى هي مرحلة التجريب والتعديل — لا مرحلة الإنفاق الإعلاني الكبير. ركّز فيها على تجربة الزبون الأولى وتحويل كل زائر إلى سفير مجاني. في الكويت تحديداً، تغريدة من حساب متابع أو قصة سناب شات قد تُفيض المكان أو تُفرضه في يوم واحد. حين تستقر الجودة وتتشكل الهوية — وليس قبل ذلك — يصبح الإنفاق على التسويق قراراً بعائد حقيقي لا مجرد رهان على المجهول.

خامساً: التكاليف — الرقم الذي يكذب عليك إن لم تتابعه يومياً

لم يكتشف الشاب الياباني أن إيجاره يمثل 28% من إيراداته المتوقعة إلا بعد التوقيع. النسبة الصحية لا تتجاوز 15%. هذا الفارق — 13% — كان كافياً وحده لجعل نجاح المشروع شبه مستحيل منذ اليوم الأول، قبل أن يُباع أول طبق.

التكاليف في قطاع المطاعم تنقسم إلى ثلاثة محاور: تكلفة المواد الخام، وتكلفة العمالة، وتكلفة الإيجار والتشغيل. المعادلة الصحية تقول: تكلفة الطعام لا تتجاوز 30% من سعر البيع، والعمالة لا تتجاوز 30%، والإيجار لا يتجاوز 15% — مما يُبقي هامشاً معقولاً للربح بعد بقية المصروفات. حين تختل هذه المعادلة في أي محاورها الثلاثة، يبدأ المطعم في النزيف المالي ببطء وصمت — حتى يستحيل إيقافه.

القصة التي تُثبت المعادلة

في دبي، أخبرني صاحب مطعم أن مطعمه يعمل بكامل طاقته ومع ذلك لا يحقق ربحاً. حين راجعنا أرقامه، اكتشفنا أن تكلفة الطعام كانت 42% من سعر البيع — أعلى بكثير من المعيار الصحي. السبب لم يكن في الأسعار المرتفعة للمواد الخام، بل في حجم الطبق الكبير غير المحسوب والهدر في التحضير والطهي. حين عدّل حجم الحصص بما يتناسب مع سعر البيع دون التأثير على رضا الزبون، وضرب بعض

المتراكمة، جلسنا معاً وراجعنا الأرقام. قلّص المنيو إلى 20 صنفاً متقناً — فتحصّنت أرباحه بنسبة 35% رغم انخفاض حجم المبيعات الإجمالي. أقل مبيعات بربح أعلى — هذه هي معادلة التركيز.

المعادلة التي يجهلها كثيرون

في كل مطعم ناجح، ثمة معادلة صارمة تُطبّق على كل صنف في المنيو: تكلفة المواد الخام لا تتجاوز 30% من سعر البيع. الطبق الذي يُباع بثلاثة دنانير يجب ألا تتجاوز تكلفة مكوناته 900 فلس. حين لا تُطبّق هذه المعادلة، يبيع المطعم ويخسر في الوقت ذاته — وهو أخطر أنواع الخسارة لأنه لا يبدو خسارة من الخارج. ابدأ بمنيو لا يتجاوز خمسة عشر صنفاً مدروساً، وراجع كل ثلاثة أشهر: ما الذي يبيع ويربح؟ وما الذي يبيع ويخسر؟ وما الذي لا يبيع أصلاً؟ الإجابات الصادقة على هذه الأسئلة تُغني عن أي استشارة خارجية.

رابعاً: التسويق — حين يُعجّل الإعلان المبكر الفشل

التسويق لا يُصلح منتجاً رديئاً — بل يُكبّر صورته أمام أكبر عدد ممكن من الناس. وحين تكون التجربة غير ناضجة، يصبح التسويق المبكر انتحاراً بطيئاً يجلب زبائن لن يعودوا.

الشاب الياباني أنفق على إعلانات سوشيال ميديا من اليوم الأول. جاء الزبائن، رأوا تجربة غير مكتملة، وكتبوا تقييمات سلبية على جوجل لا تزال موجودة حتى اليوم وتؤثر على ترتيب المطعم في نتائج البحث — رغم أنه أغلق منذ سنوات. التقييم السلبي في عصر الإنترنت لا يموت بإغلاق المطعم — بل يبقى شاهداً دائماً على تجربة فاشلة.

الكافيه الذي انتحر تسويقياً

قبل ثلاث سنوات، افتتح كافيه في الكويت بحملة تسويقية ضخمة قبل الافتتاح بأسبوعين — مؤثرون مدعوون وإعلانات مدفوعة وصور احترافية على السوشيال ميديا. في يوم الافتتاح حضر مئات الزبائن. لكن المطبخ لم يكن جاهزاً للطلبات الكثيرة، والخدمة كانت مرتبكة وبطيئة، وجودة القهوة لم تكن بمستوى الصور اللامعة. خرج الزبائن وكتبوا ما رأوا على سناب شات وجوجل. بعد أسبوعين كان الكافيه شبه فارغ. أنفق على التسويق ما أوصل إليه زبائن لم يعودوا وتركوا وراءهم سمعة تجعل الزبون الجديد يتردد قبل الدخول.

والمطعم الذي نجح بلا إعلان

العميل لا يحتاج أن تخبره بأنه مميز.. بل أن تجعله يشعر بذلك

بقلم/ فارس مساعد عبدالله

مستثمر في السوق الكويتي



رسالة للمجتمع والشركات

بعيداً عن تفاصيل هذه التجربة تحديداً، أرى أن ما حدث يستحق أن يُطرح كفكرة عامة تستحق الانتشار، لا كترويج لمكان معين.

نحتاج كمجتمع إلى تقدير الشركات التي تستمع إلى عملائها بجدية وتشركهم في التطوير. وفي المقابل، تحتاج الشركات إلى النظر إلى العميل باعتباره مصدراً للمعرفة، لا مجرد رقم في المبيعات أو نتيجة في استبيان. فتنظيم مجموعة نقاش مع العملاء يتطلب استعداداً لسماع النقد، لا البحث عن المديح فقط. وهذا النوع من المبادرات يساعد الشركات على اتخاذ قرارات أقرب إلى احتياجات عملائها الفعلية، بدلاً من بنائها على التخمين.

تجربة تستحق التشجيع

أتمنى رؤية هذا الأسلوب في مطاعم ومقاهٍ ونواحي ومراكز تعليمية وترفيهية ومتاجر تجزئة أكثر.

فالعميل لا يحتاج دائماً إلى خصم جديد أو نقاط إضافية. أحياناً يحتاج فقط إلى أن يشعر بأن استمراره تمت ملاحظته، وأن رأيه مسموع، وأن تجربته قد تساهم في تطوير المكان.

هذه وجهة نظري الشخصية حول تجربة أعجبتني، وأرى أن تشجيعها قد يدفع شركات أخرى إلى تبني مبادرات مشابهة.

**العميل لا يحتاج أن تخبره بأنه مميز.
يحتاج أن تجعله يشعر بذلك.**

فالاتصال لم يكن بهدف بيع باقة جديدة، أو الإعلان عن خصم، أو دفع العميل إلى شراء خدمة إضافية، بل للاستماع إلى عميل حقيقي يزور المكان بصورة متكررة، ومعرفة ما يعجبه وما يمكن تحسينه.

وهنا يظهر الفرق بين استخدام عبارة «عميل مميز» كشعار تسويقي، وبين ترجمتها إلى تجربة يشعر بها العميل فعلاً.

الفرق بين التقييم والاستماع

التقييم من واحد إلى خمسة قد يخبر المشروع بأن العميل راضٍ أو غير راضٍ، لكنه لا يفسر السبب.

أما الحوار المباشر فيكشف تفاصيل قد لا تصل إليها الاستبيانات المختصرة، مثل الأنشطة التي يفضلها الأطفال، ومدى مناسبة الأسعار والباقات، وسهولة الحجز، والنظافة والسلامة، وطريقة تعامل الموظفين، ومدى ملائمة الأنشطة للأعمار المختلفة.

الرقم يعطي مؤشراً، أما الحوار فيعطي فهماً.

خصوصاً حين يأتي هذا الحوار من عميل دائم يملك تجربة تراكمية، لا انطباعاً عابراً، ويعرف مستوى الخدمة عبر الوقت ويلاحظ تغييرها. وبالطبع، يحتاج هذا النوع من المبادرات إلى وقت وموارد قد لا تتوافر لكل شركة، خصوصاً الصغيرة منها. لكنه يبقى نموذجاً يستحق أن تسعى إليه الشركات، ولو بصورة أبسط تتناسب مع إمكانياتها.

كثيراً ما يسمع العميل عبارة «لأنك من عملائنا المميزين»، لكن ما يأتي بعدها يكون غالباً عرضاً تسويقياً أو خصماً مؤقتاً. وأحياناً يتلقى اتصالاً ألياً يطلب منه تقييم الخدمة من واحد إلى خمسة، فيجيب وينتهي الأمر، من دون أن يعرف هل قرأ رأيه فعلاً أو أثر في شيء.

هذه الوسائل مفيدة لقياس الرضا، لكنها تبقى في الغالب استبيانات مختصرة. أما الاستماع الحقيقي إلى العميل والاستفادة من تجربته في التطوير، فأمر مختلف تماماً.

مبادرة لفتت انتباهي

تلقت زوجتي اتصالاً من قسم التسويق في شركة ترفيهية تدير متجراً متخصصاً في الأنشطة الفنية والأعمال اليدوية للأطفال، كالرسم على الكانفس، وتلوين السيراميك، وصناعة السلايم.

وبحكم زياراتها الدورية، تم اختيارها من بين العملاء الدائمين، ودُعيت مع ابنتي للمشاركة في مجموعة نقاش مركزة، تضمنت جلسة مجانية وكرت ألعاب.

خلال الجلسة، طُرحت عليهما أسئلة حول تجربتهما في المكان، وتم الاستماع إلى آرائهما وتدوين ملاحظتهما. واللافت أن التواصل لم يتوقف بانتهاء الجلسة؛ فقد تواصلت مسؤولة التسويق معهما مجدداً، وعرضت عليهما عدداً من المنتجات المقترحة للتلوين لأخذ رأيهما فيها.

كما لفت انتباه زوجتي أسلوب الموظفة المسؤولة عن الجلسة، إذ كانت لطيفة وقريبة من الأطفال، وتجيد التعامل معهم ومع أولياء الأمور بصورة تتناسب مع طبيعة المكان. وقد يبدو ذلك تفصيلاً بسيطاً، لكنه يوضح أهمية اختيار موظفين يناسب أسلوبهم طبيعة النشاط والجمهور المستهدف.

هذه أول مرة أمر فيها، ولو بصورة غير مباشرة، بتجربة من هذا النوع. وقد أعجبتني لأنها جعلت العميل يشعر فعلاً بأن صوته مسموع، وأن رأيه له قيمة.

ليست دعوة للبيع

من وجهة نظري، لم تكن هذه المبادرة تسويقاً بقدر ما كانت محاولة للاستفادة من تجربة العميل في سبيل التطوير.

يقدم من خلالها أعلى برنامج للاسترداد النقدي للشركات في الكويت

البنك الأهلي الكويتي يطلق 3 بطاقات جديدة من فيزا للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



على أنه سيقود من خلال هذا التعاون السوق نحو حقبة جديدة من المدفوعات الرقمية، مما يعزز من ثقة العملاء في تنفيذ معاملاتهم عن طريق حلوله المتنوعة.

من جهته، قال نائب الرئيس في فيزا شاشانغ سينغ «ملتزمون بدعم الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال حلول دفع رقمية آمنة وسلسلة ومبتكرة تسرع وتيرة تحولها الرقمي. وتدعم شراكتنا مع البنك الأهلي الكويتي الأجندة الوطنية للكويت الرامية إلى تعزيز التجارة الرقمية، عبر توفير حلول ترفع مستويات الكفاءة وتدعم النمو طويل الأمد للشركات المحلية».

ويأتي ذلك في وقت تتمتع منتجات البنك الأهلي الكويتي بمكانة رائدة في السوق، بحيث تقدم رسوماً أكثر تنافسية (50 ديناراً كويتياً لإصدار البطاقة الائتمانية، وبطاقة مسبقة الدفع مجاناً مدى الحياة)، بالإضافة إلى إدارة معاملات البطاقات بسهولة.



جهير معرفي:

• البنك ملتزم بتقديم
الحلول المناسبة لتلبية
احتياجات الشركات في
دولة الكويت

أطلق البنك الأهلي الكويتي 3 بطاقات فيزا جديدة (سحب آلي وائتمانية ومسبقة الدفع) للشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت، ضمن حرصه الدائم على ابتكار حلول مصرفية تلبي احتياجات العملاء اليوم.

وتشمل البطاقات الجديدة بطاقة فيزا سيغنتشر الائتمانية باسترداد نقدي حتى 2% وبحد أقصى 1000 دينار كويتي شهرياً، وبطاقة فيزا بلاتينيوم مسبقة الدفع باسترداد نقدي ثابت بنسبة 1% بدون حد أقصى شهرياً، ويمكن إصدار عدد غير محدود منها رقمياً وتخصيصها لبائعين محددين، وتتيح بيانات فورية ودقيقة لخفض التكاليف الإدارية.

وتتميز البطاقات بتقديم أعلى قيمة استرداد نقدي للشركات في دولة الكويت، مع الاستفادة من من منصة Visa Spend Clarity المتطورة بدون أي تكلفة إضافية لمنح الشركات أدوات أساسية للتحكم بالنفقات رقمياً.

وبهذه المناسبة، قالت مدير عام إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في البنك الأهلي الكويتي جهير معرفي «إطلاق هذه البطاقات يمثل قفزة نوعية في خططنا الرامية إلى رقمنة العمليات المالية لدى الشركات، وهي تتيح التحكم في الإنفاق، مع توفير سيولة تدعم نمو المؤسسات».

وأكدت معرفي أن إطلاق بطاقات فيزا للشركات يظهر التزام البنك الأهلي الكويتي بتقديم الحلول المناسبة لتلبية احتياجات قطاع الأعمال، مشددة

عطورات مقام

maqames -perfume

55205700



ضمن تصنيف «العلامات التجارية الأكثر تأثيرًا في السعودية 2026»

بوبا العربية تتصدر قطاع التأمين كأكثر العلامات التجارية تأثيرًا في المملكة

قفزت 26 مركزًا إلى المرتبة 69 في التصنيف العام.. وحلت ضمن أفضل 10 علامات تجارية تحسنا في المملكة



بوبا
Bupa

بعدما ارتقت إلى المرتبة 69 مقارنة بالمرتبة 95 في نسخة العام الماضي، مسجلة تقدمًا بلغ 26 مركزًا، لتصبح ضمن أفضل 10 علامات تجارية حققت أعلى معدلات التحسن في دراسة عام 2026.

ويعكس هذا التقدم تنامي قوة العلامة التجارية، واتساع حضورها في السوق السعودي، وارتفاع مستوى تأثيرها لدى المستهلكين، في ظل مواصلة الشركة الاستثمار في تطوير خدماتها الصحية والارتقاء بجودة تجربة العملاء.

رؤية مستقبلية

يمثل هذا الإنجاز محطة جديدة في مسيرة بوبا العربية نحو تطوير خدمات الرعاية الصحية وتعزيز الابتكار في القطاع، مع مواصلة تقديم حلول صحية متكاملة تلبي الاحتياجات المتغيرة للعملاء، وتدعم تطلعات المملكة لبناء منظومة صحية أكثر كفاءة واستدامة، بما يرسخ مكانة الشركة بين أبرز العلامات التجارية المؤثرة في المملكة العربية السعودية.



طل ناظر

لنا عملاؤنا وشركاؤنا، ويعكس التزامنا المستمر بتطوير حلول رعاية صحية تُمكن الأفراد من عيش حياة أكثر صحة وجودة.» وأضاف: «سنواصل الاستثمار في توسيع نطاق الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، والارتقاء بتجربة العملاء، وتطوير حلول متكاملة تُسهم في إحداث أثر إيجابي ومستدام في حياة أفراد المجتمع.»

تقدم لفت

وإلى جانب تصدرها قطاع التأمين، حققت بوبا العربية تقدمًا ملحوظًا في التصنيف العام للعلامات التجارية الأكثر تأثيرًا في المملكة،

حصدت شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني لقب العلامة التجارية الأكثر تأثيرًا في قطاع التأمين بالمملكة العربية السعودية، ضمن نتائج دراسة «العلامات التجارية الأكثر تأثيرًا في المملكة 2026»، الصادرة عن شركة إبسوس (Ipsos) العالمية المتخصصة في أبحاث السوق والرأي العام Ipsos Most Influential Brands Saudi Arabia 2026 (MIB)، وذلك في إنجاز يعكس تنامي ثقة العملاء، ويعزز مكانة الشركة في قطاعي التأمين والرعاية الصحية بالمملكة. وتُعد دراسة «العلامات التجارية الأكثر تأثيرًا» من أبرز الدراسات المرجعية لقياس تأثير العلامات التجارية في السوق السعودية، إذ ترصد أدائها استنادًا إلى مجموعة من المؤشرات، تشمل الثقة، والتفاعل، والريادة، والمسؤولية المؤسسية، والقيمة المقدمة للمستهلك.

نهج متكامل

ويعكس هذا التنويع استراتيجيتي بوبا العربية في تطوير منظومة متكاملة للرعاية الصحية، وتعزيز تجربة العملاء، والتوسع في توظيف الابتكار والحلول الرقمية، بما يدعم تمكين الأفراد والأسر من الوصول إلى خدمات صحية عالية الجودة، ويساهم في تحقيق مستهدفات التحول الصحي ضمن رؤية 2030.

وتعليقًا على هذا الإنجاز، قال طل ناظر، الرئيس التنفيذي لشركة بوبا العربية للتأمين التعاوني: «نفخر بهذا الإنجاز الذي يُجسد الثقة التي يوليها

كامكو إنفست - السعودية تتعاون مع HSBC السعودية لإطلاق خدمة إقراض الأوراق المالية



فارس الغنم



محمد حمد الفارس

سعودية مقللة مسجلة بموجب سجل تجاري وتمارس أعمالها بناء على ترخيص صادر من هيئة السوق المالية وهي مملوكة بالكامل لشركة كامكو للاستثمار ش.م.ك (عامّة) «كامكو إنفست». تعد كامكو إنفست قوة مالية إقليمية غير مصرفية تتخذ من دولة الكويت مقراً لها وتتواجد في الأسواق المالية الإقليمية الرئيسية تأسست في عام 1998 ومدرجة في بورصة الكويت منذ العام 2003. كامكو إنفست هي شركة تابعة لبنك برقان، إحدى الشركات التابعة لمجموعة مشاريع الكويت القابضة «كيكو»، مستقلة إدارياً وتطبق أعلى معايير الحوكمة وخاضعة لرقابة هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي.

يبلغ حجم الأصول المدارة لدى كامكو إنفست حوالي 15.9 مليار دولار أمريكي (كما في 31 مارس 2026) في فئات أصول وأسواق مختلفة مما يجعلها أحد أكبر مدراء الأصول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتتمتع كامكو إنفست بسجل حافل من صفقات الاستثمارات المصرفية بقيمة إجمالية تتجاوز 48.3 مليار دولار أمريكي منذ إنشائها وحتى 31 مارس 2026 في أسواق رأس المال وأسواق الدين والدمج والاستحواذ

HSBC في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا

تعد HSBC أكبر المؤسسات المصرفية الدولية وأكثرها انتشاراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا، حيث يتواجد في تسع دول في المنطقة، هي الجزائر والبحرين ومصر والكويت وعمان وقطر والسعودية وتركيا والإمارات. وفي السعودية، يمتلك HSBC حصة بنسبة 31% في البنك السعودي الأول (ساب)، وحصة بنسبة 51% في HSBC السعودية المتخصصة في أعمال الاستثمارات المصرفية في المملكة. وبلغت أصول HSBC في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا 83 مليار دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2025.

من المؤسسات على تعزيز كفاءة محافظهم، إلى جانب دعم سيولة السوق. ونجمع في HSBC بين الخبرة العالمية في إقراض الأوراق المالية، وإدارة المخاطر القوية، والمعرفة العميقة بالسوق السعودي، لتقديم حلول وفق أفضل المعايير تلبي الاحتياجات المتطورة للمستثمرين في المملكة. ومع استمرار تطور أسواق رأس المال في السعودية، نؤكد التزامنا بدعم العملاء المحليين والإقليميين والدوليين من خلال قدرات مبتكرة تحقق قيمة طويلة الأجل، ضمن إطار قوي للحوكمة والرقابة التنظيمية».

وتبني هذه الشراكة على التزام HSBC الممتد بتطوير أسواق رأس المال في المملكة. فعلى مدى أكثر من 70 عاماً، دعم HSBC نمو القطاع المالي في السعودية، وكان في طليعة الجهات التي ساهمت في تسهيل الاستثمار المؤسسي الأجنبي. وفي عام 2021، ساهم البنك الدولي الرائد في دعم أول صفقة لإقراض الأوراق المالية عبر السوق المالية في المملكة، حيث قام بدور أمين الحفظ ووكيل الإقراض والمقترض لصالح جهة إقليمية كبرى مالكة للأصول. وبفضل هذا السجل المثبت، تتمتع HSBC السعودية بمكانة قوية لتقديم برنامج متين وشفاف للعملاء مع استمرار نمو السوق.

ويعزز إطلاق الخدمة التزام كامكو إنفست - السعودية بتقديم خدمات استثمارية بمعايير مؤسسية تلبي الاحتياجات المتطورة للمستثمرين المحترفين. ومن خلال طرح حلول معترف بها عالمياً في أسواق رأس المال، مثل إقراض الأوراق المالية، تواصل الشركة توسيع نطاق قدراتها الاستثمارية المتطورة، بالتوازي مع مساهمتها في التطوير المستمر لسوق رأس المال السعودي بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030.

كامكو إنفست - السعودية:

كامكو إنفست - السعودية هي شركة مساهمة

أعلنت كامكو إنفست - السعودية و HSBC السعودية عن شراكتهما لإطلاق خدمة إقراض الأوراق المالية للعملاء المستثمرين في سوق الأسهم السعودي. وتوسع الخدمة الجديدة نطاق الحلول الاستثمارية التي تقدمها كامكو إنفست - السعودية، من خلال تمكين عملائها من تحقيق دخل إضافي من الأوراق المالية المؤهلة المحتفظ بها ضمن محافظهم، بما يحول الاستثمارات طويلة الأجل إلى مصدر إضافي للعوائد.

شهد نشاط إقراض الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، مدفوعاً بتزايد مشاركة المؤسسات واستمرار تطور السوق ورفع مستوى كفاءته. ويعكس إطلاق هذه الخدمة التطور المستمر لسوق رأس المال السعودي، حيث أصبح إقراض الأوراق المالية مكوناً أساسياً ضمن استراتيجيات الاستثمار المؤسسي. ومع تنامي المشاركة الدولية في سوق الأسهم السعودي، يتزايد توجه المستثمرين نحو حلول أكثر تطوراً لإدارة المحافظ بما يعزز العوائد مع الحفاظ على الأهداف الاستثمارية طويلة الأجل.

وجاء اختيار HSBC السعودية، إحدى الجهات الرائدة في مجال إقراض الأوراق المالية في المملكة، بعد عملية تقييم شاملة أخذت في الاعتبار حضور البنك القوي في السوق المحلي، وخبراته العالمية في إقراض الأوراق المالية، ومنصته التشغيلية المتطورة، وقدراته القوية في إدارة المخاطر. وستسهم هذه المزايا في ضمان إدارة أصول عملاء كامكو إنفست - السعودية ضمن إطار إقراض محكم الرقابة، مع الحفاظ على الكفاءة التشغيلية والشفافية.

وفي تعليقه على إطلاق الخدمة، قال محمد حمد الفارس، الرئيس التنفيذي لكامكو إنفست - السعودية، «يعكس إطلاق خدمة إقراض الأوراق المالية التزامنا بتقديم حلول ذات قيمة مضافة لعملائنا. فإلى جانب الحفاظ على انكشافاتهم الاستثمارية طويلة الأجل، أصبح بإمكان العملاء تعزيز عوائد محافظهم من خلال تحقيق دخل من الأسهم التي يملكونها في السوق السعودي، وذلك ضمن إطار إقراض راسخ ومدار بعناية».

وأضاف الفارس، «من خلال شراكتنا مع HSBC السعودية، نجمع بين الفهم العميق للسوق المحلي، والقدرات العالمية في مجال إقراض الأوراق المالية، ونموذج تشغيلي منضبط. وتتيح لنا هذه المنصة المتكاملة تقديم حلول تتوافق مع أعلى المعايير العالمية لعملائنا من المؤسسات وعملاء إدارة الثروات الخاصة».

من جانبه، قال فارس الغنم، الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في HSBC السعودية، «يمثل إقراض الأوراق المالية مكوناً مهماً في كفاءة عمل أسواق رأس المال، إذ يساعد المستثمرين

مدعومة بمحدودية المعروض واستمرار الطلب على المواقع المتميزة

مدينة الكويت تحافظ على جاذبيتها الاستثمارية
في سوق العقارات الإدارية والتجارية

العقار. وأضاف أن المبادرات التي تنفذها الدولة بالشراكة مع القطاع الخاص لتطوير مواقف سيارات متعددة الأدوار في المناطق الحيوية تسهم في دعم الحركة الاقتصادية، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز تنافسية مدينة الكويت كمركز مالي وتجاري رئيسي.

كما أشار إلى أن السوق يشهد خلال الفترة الحالية تغيراً في توجهات المستأجرين، مع تزايد الطلب على المكاتب الإدارية ذات المساحات الصغيرة والمتوسطة التي تتراوح بين 30 و50 متراً مربعاً، مدفوعاً بتوجه الشركات الناشئة ورواد الأعمال وأصحاب المهن الحرة إلى ترشيد التكاليف التشغيلية والاستفادة من المساحات الأكثر كفاءة، وهو ما انعكس إيجاباً على معدلات إشغال المباني الإدارية والتجارية، ودفع بعض ملاك العقارات إلى إعادة تقسيم المساحات المكتبية بما يتوافق مع احتياجات السوق، ويحقق لهم عوائد استثمارية أفضل.

وأوضح البوعليان أن العقارات الإدارية والتجارية ذات المواقع المتميزة والمواصفات التشغيلية الجيدة قادرة على المحافظة على قيمتها السوقية وتحقيق عوائد مستقرة على المدى الطويل، حتى في الفترات التي تشهد تغيرات أو تذبذباً في الأسواق العقارية.

واختتم البوعليان تصريحه بالتأكيد على أن قطاع العقارات الإدارية والتجارية في مدينة الكويت ما زال يتمتع بأساسيات قوية تدعم استقراره واستمراريته نموّه، مستفيداً من مكانة العاصمة كمركز مالي وتجاري رئيسي في دولة الكويت، الأمر الذي يعزز من جاذبية الاستثمار في الأصول العقارية الإدارية والتجارية ذات الجودة العالية.



مشاري البوعليان

فقط على الموقع ونسبة البناء، بل تتأثر أيضاً بعوامل رئيسية عدة من أبرزها حجم العرض والطلب في السوق، ومستويات الإشغال في المباني، ونوعية الأنشطة الاقتصادية السائدة في المنطقة، إضافة إلى الحالة العامة للاقتصاد المحلي، ومعدلات الربح، والتي تلعب دوراً مهماً في توجيه قرارات المستثمرين. وأكد البوعليان أن توافر مواقف السيارات أصبح أحد العوامل الأساسية في نجاح العقارات الإدارية والتجارية وتعزيز قدرتها على جذب المستأجرين والمستثمرين، نظراً لانعكاسه المباشر على معدلات الإشغال والقيم الإيجارية وسهولة الوصول إلى

أكد بنك الكويت الدولي (KIB) أن سوق العقارات الإدارية والتجارية في مدينة الكويت يواصل الحفاظ على جاذبيته الاستثمارية المرتفعة، مدعوماً بمحدودية المعروض واستمرار الطلب على المواقع المتميزة ذات النشاط الاقتصادي، خصوصاً في الشوارع الرئيسية، الأمر الذي يعزز استقرار قيم الأصول العقارية ويؤكد متانة الأساسيات التي يرتكز عليها هذا القطاع.

وفي هذا السياق، قال مدير قسم التقييم العقاري في بنك الكويت الدولي (KIB) مشاري البوعليان، إن أسعار الأراضي المخصصة للاستخدام الإداري والتجاري بمساحة 500 متر مربع تختلف وفقاً للموقع ونسبة البناء المسموح بها، حيث يتراوح سعر متر الأرض الفضاء بين 7,000 و13,750 ديناراً كويتياً في أبرز شوارع العاصمة، بما في ذلك أحمد الجابر، وفهد السالم، وجابر المبارك، ومبارك الكبير، وعبدالله المبارك، مع تسجيل أسعار أعلى للعقارات التي تتمتع بنسب بناء مرتفعة ومواقع استراتيجية.

وأضاف أن نسب العائد الاستثماري في هذه المناطق تتراوح حالياً بين 6% و7.25%، وتختلف بحسب مستوى الإيجارات المحققة، وجودة المبنى، وتوفر مواقف السيارات، ومدى ملائمة العقار للأنشطة الإدارية والتجارية المختلفة.

وأشار البوعليان إلى أن شارع فهد السالم يواصل استقطاب المستثمرين بفضل موقعه الاستراتيجي واحتضانه للعديد من المؤسسات المالية والشركات الكبرى، فيما تحافظ شوارع أحمد الجابر، وجابر المبارك، ومبارك الكبير، على مستويات طلب جيدة نتيجة استمرار النشاط الإداري والتجاري فيها. وبين أن القيمة السوقية للأراضي الإدارية والتجارية لا تعتمد

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

طيران الجزيرة تطلق رحلات مباشرة إلى أديس أبابا وتوسع شبكة وجهاتها في أفريقيا

الوجهة الجديدة تعكس التزام الشركة بربط المسافرين بالعالم



الجزيرة تفتح آفاقا جديدة لاكتشاف واحدة من أبرز الوجهات في شرق أفريقيا

وتقع أديس أبابا في المرتفعات الإثيوبية، ما يمنحها مناخاً معتدلاً طوال العام، إذ تتراوح درجات الحرارة عادةً بين نحو 8 و25 درجة مئوية، ما يجعلها وجهة مناسبة للمسافرين القادمين من الكويت على مدار العام. ويمكن للمسافرين حجز رحلاتهم عبر الموقع الإلكتروني لطيران الجزيرة jazeeraairways.com أو من خلال تطبيق طيران الجزيرة على الهواتف الذكية.

والثقافية بين دول الخليج والقارة الأفريقية.. وتعد أديس أبابا وجهة سياحية مثالية للمسافرين الباحثين عن تجارب جديدة، حيث تجمع بين التاريخ العريق والمشهد الثقافي والفني النابض بالحياة، وتضم متاحف عالمية وثقافة قهوة عريقة ومطبخاً إثيوبياً مميزاً. كما تشكل العاصمة نقطة انطلاق مثالية لاستكشاف الطبيعة المتنوعة في إثيوبيا ومواقعها المدرجة على قائمة التراث العالمي لليونسكو.

كشفت طيران الجزيرة، وهي شركة الطيران منخفضة التكلفة الرائدة في الكويت، عن إطلاق خط رحلات مباشر بين الكويت والعاصمة الإثيوبية أديس أبابا وذلك اعتباراً من 7 سبتمبر وبواقع ثلاث رحلات أسبوعية، في خطوة تعزز شبكة وجهات الشركة المتنامية وتدعم توسعها في القارة الأفريقية، لا سيما إلى إثيوبيا التي تعد إحدى أسرع الاقتصادات نمواً في شرق أفريقيا. وبجالية تضم أكثر من 70 ألف مواطن إثيوبي مقيم في الكويت، يوفر هذا الخط الجديد خياراً مباشراً يتيح لهم السفر بسهولة إلى وطنهم وزيارة عائلاتهم وأصدقائهم. وخلال حفل الإطلاق، قال الدكتور سعيد محمد جبريل، سفير جمهورية إثيوبيا لدى دولة الكويت: «يمثل إطلاق الرحلات المباشرة بين الكويت وأديس أبابا محطة مهمة في تعزيز العلاقات التاريخية التي تجمع إثيوبيا بالكويت. وستعمل هذه الرحلات على تقريب الشعبين وتسهيل حركة التجارة والاستثمار وتعزيز السياحة والتبادل الثقافي. نرحب بطيران الجزيرة في إثيوبيا ونتطلع إلى ما سيوفره هذا الخط من فرص واعدة تعود بالفائدة على البلدين».

كما يدعم إطلاق هذا الخط توسع العلاقات التجارية والاستثمارية والسياحية بين الكويت وإثيوبيا، إذ تُعد أديس أبابا العاصمة السياسية والدبلوماسية للقارة الأفريقية ومقراً للاتحاد الأفريقي، إلى جانب كونها مركزاً تجارياً رئيسياً وبوابة مهمة إلى مختلف أنحاء القارة. من جانبه، قال باراثان باسوبااثي، الرئيس التنفيذي لطيران الجزيرة:

«إن أديس أبابا هي أكثر من مجرد وجهة جديدة، فهي العاصمة الدبلوماسية لأفريقيا فيما تُعرف بإثيوبيا بـ«مهد البشرية» وموطن القهوة وإحدى أقدم الحضارات في العالم. ومن خلال ربط الكويت بأديس أبابا، تفتح طيران الجزيرة بوابة إلى واحدة من أكبر وأسرع الأسواق نمواً في أفريقيا، بالإضافة إلى تلبية الطلب من قبل الجالية الأفريقية المتنامية في الكويت وتعزيز العلاقات التجارية والسياحية

عطائورات

مقاميس
maqames -perfume

55205700



استبيان «الاقتصادية»

يوليو 2026

توزيعات الأرباح النقدية للمساهمين في أسرع وقت... عدالة!

السؤال

«هل تؤيد فك ارتباط
التوزيعات النقدية عن
المنحة لتكون التوزيعات
النقدية بما لا يزيد عن
5 أيام عمل بعد
الجمعية العمومية؟»

☐ نعم

☐ لا

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملًا للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان يوليو 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهو ملف «توزيعات الأرباح النقدية للمساهمين في أسرع وقت عدالة!»

التساؤل مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق تنافسية السوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة. وسؤال استبيان يوليو عن مطالبة جموع المساهمين والمستثمرين بسرعة توزيعات الأرباح النقدية وفك ارتباطها مع توزيعات المنحة، خصوصاً وأنها تحتاج لموافقة فقط من الجمعية العمومية، وذلك لسرعة تدفق السيولة، حيث أن جزء من العدالة يكمن في منح المساهمين توزيعاتهم في أسرع وقت، حيث أنه حتى الآن هناك شركات لم تمنح المساهمين توزيعات عام 2025.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



نمو قوي لمركز دبي المالي العالمي رغم التوترات الإقليمية

ارتفاع عدد الشركات المسجلة بنسبة 30%



أظهر مركز دبي المالي العالمي أداءً قوياً خلال النصف الأول من عام 2026، مع استمرار تدفق الشركات والمؤسسات المالية إلى المركز، رغم التوترات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة على خلفية الحرب بين الولايات المتحدة وإيران. وأعلن المركز، في نتائجه للنصف الأول من العام، أن عدد الشركات المسجلة والنشطة ارتفع بنسبة 30% خلال الاثني عشر شهراً المنتهية في يونيو / حزيران 2026، ما يعكس استمرار جاذبية دبي كمركز مالي رئيسي في الشرق الأوسط. وخلال تلك الفترة، استقطب المركز 2318 شركة جديدة مسجلة ونشطة مقارنة بمستويات العام السابق، من بينها 1506 شركات انضمت خلال النصف الأول من 2026 وحده، بزيادة بلغت 39%.

وتجاوز العدد الإجمالي للشركات المسجلة والنشطة العاملة من داخل مركز دبي المالي العالمي حاجز 10 آلاف شركة، فيما ارتفع عدد شركات الخدمات المالية الخاضعة للإشراف والتنظيم بنسبة 16% ليصل إلى 1134 شركة.

وسجل قطاع إدارة الثروات والأصول نمواً ملحوظاً، إذ ارتفع عدد الشركات العاملة فيه بنسبة 35% إلى 592 شركة، بينما زاد عدد شركات الخدمات المصرفية وأسواق رأس المال بنسبة 13% ليصل إلى 327 شركة.

وقال الرئيس التنفيذي لسلطة مركز دبي المالي العالمي، عارف أميري، إن المركز يشهد زخماً قوياً عبر مختلف القطاعات الرئيسية للخدمات المالية، مدعوماً بتوسع قاعدة العملاء وتنامي أنشطة الابتكار وتدفعات الاستثمار. وأضاف أن هذه المؤشرات تعكس مكانة دبي المتنامية

وصندوق التحوط متعدد الاستراتيجيات «أرو بوينت إنفستمنت بارتنرز»، إضافة إلى بنك كندا.

كما أشارت تقارير إلى أن شركة «بلاكستون» العالمية تعتزم افتتاح مكتب لها في مركز دبي المالي العالمي، في خطوة تعزز حضور المؤسسات الاستثمارية الكبرى في الإمارة.

كمركز عالمي للأعمال والخدمات المالية، وقدرتها على جذب المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

ومن بين الشركات التي أسست مقر لها في مركز دبي المالي العالمي خلال النصف الأول من العام شركة «ألبانز تريد ميدل إيست» المتخصصة في تأمين الائتمان التجاري،

الولايات المتحدة أبرمت اتفاقاً لسحب 172 مليون برميل من المخزونات لتهدئة الأسعار



أظهرت بيانات وزارة الطاقة الأميركية أن مخزونات النفط الخام في الاحتياطي الاستراتيجي بالولايات المتحدة انخفضت بنحو 3.7 مليون برميل إلى 307.7 مليون برميل الأسبوع الماضي، وهو أدنى مستوى لها منذ مارس 1983.

يأتي هذا الانخفاض في إطار اتفاق أبرمته الولايات المتحدة لسحب 172 مليون برميل من المخزونات لتهدئة الأسعار.

وواصلت أسعار النفط تراجعها اليوم الثلاثاء، إذ انخفضت بأكثر من دولار للبرميل وسط آمال في التوصل إلى تسوية للحرب بين الولايات المتحدة وإيران التي تسببت في اضطراب كبير في تدفقات الطاقة العالمية.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 1.47 دولار بما يعادل 1.66% إلى 86.89 دولار بحلول الساعة 03:26 بتوقيت غرينتش، وهو أدنى مستوى له منذ 20 يوليو. وسجل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 81.16 دولار للبرميل، بانخفاض 1.45 دولار أو 1.76%، وهو أيضاً أدنى مستوى له منذ 20 يوليو.

وكان كلا العقدين قد تراجعاً بنحو 8% في الجلسة السابقة بعد أن علقت الولايات المتحدة فجأة حملة الضربات الجوية ضد إيران مطلع الأسبوع.

أسعار النفط تواصل الهبوط وسط آمال بحلحلة الملف الجيوسياسي



تواصل أسعار النفط خسائرها خلال تعاملات أمس ، لتسجل أدنى مستوياتها في أكثر من أسبوع، وسط آمال حذرة بإمكانية التوصل إلى حل للصراع بين الولايات المتحدة وإيران، بينما يواصل المتعاملون تقييم التطورات في الشرق الأوسط، بحسب «رويترز».

وقال مصدر خليجي لوكالة «رويترز» إن سلطنة عُمان حصلت على دعم دول الخليج لخطه تسمح لطهران بتحصيل رسوم طوعية مقابل استخدام مضيق هرمز، في خطوة قد تمهد لإنهاء اضطرابات تجارة النفط الناجمة عن الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت بمقدار 2.04 دولار، أو 2.3%، إلى 86.32 دولارًا للبرميل، فيما تراجع خام غرب تكساس الوسيط (WTI) بمقدار 1.68 دولار، أو 2%، إلى 80.93 دولارًا للبرميل، وسجل الخامان أدنى مستوياتها منذ 17 يوليو.

وقال الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، أمس الاثنين، إن واشنطن تجري «محادثات جيدة» مع إيران، وإن هناك فرصة للتوصل إلى تسوية، لكنه حذر من استئناف الضربات الأمريكية إذا فشلت المفاوضات، في حين أطلقت إيران بدورها تحذيرات مماثلة بشأن الرد.

وقال جيوفاني ستونوفو، المحلل لدى «يو بي إس»: «رغم استمرار انخفاض حركة السفن عبر مضيق هرمز، فإن السوق يأمل في تحسن الأوضاع استنادًا إلى المحادثات الجديدة بين عُمان وإيران بشأن آلية جديدة لإدارة المضيق». وأوضح المصدر الخليجي لـ«رويترز» أن سلطنة عُمان قدمت لإيران مقترحًا لإنشاء آلية إقليمية مشتركة لإدارة مضيق هرمز، تعتمد على تحصيل رسوم طوعية من السفن العابرة.

ويمر عبر مضيق هرمز نحو خمس الاستهلاك العالمي من النفط، ما يجعله أحد أهم الممرات البحرية لنقل النفط في العالم.

وامتدت تداعيات الصراع إلى ما هو أبعد من مضيق هرمز، إذ تأثرت أيضًا حركة الملاحة عبر مضيق باب المندب، الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن.

بينها مواقع في العاصمة الرياض. وقالت السعودية إن جماعات مسلحة مدعومة من إيران أطلقت تلك الطائرات من العراق، مؤكدة احتفاظها بحق الرد. وفي سياق منفصل، أعلن الحوثيون، حلفاء إيران في اليمن، أنهم استهدفوا خط أنابيب الشرق-الغرب الذي ينقل النفط إلى ميناء ينبع السعودي على البحر الأحمر، وذلك ردًا على عمليات توغل بطائرات مسيرة سعودية. وتوقع «جولدمان ساكس» تراجع سعر خام برنت إلى نحو 80 دولارًا للبرميل بنهاية العام إذا أعيد فتح مضيق هرمز بالكامل خلال الربع الرابع، لكنه حذر من أن استمرار الاضطرابات في البحر الأحمر والهجمات على البنية التحتية النفطية السعودية قد يشكل مصدرًا جديدًا لارتفاع أسعار النفط الخام والمنتجات المكررة.

وقال «كوميرتس بنك»: «إن حجم التراجع في الأسعار يبدو مبالغًا فيه، ويعتمد فقط على الآمال، إذ لا تزال حركة الملاحة عبر مضيق هرمز شبه مشلولة رغم وقف إطلاق النار المؤقت». وكانت أسعار النفط قد قفزت الأسبوع الماضي بفعل المخاوف من أن تؤدي الهجمات إلى إغلاق مضيق باب المندب، ثاني أهم ممر عالمي لشحن النفط بعد مضيق هرمز. إلا أن بيانات شركة «كبلر» أظهرت ارتفاع عدد السفن العابرة لمضيق باب المندب إلى 28 سفينة يوم الاثنين، وهو أعلى مستوى في أربعة أيام، بينما ظلت حركة الملاحة عبر مضيق هرمز ضعيفة.

وحذر محللون من أن مخاطر امتداد اضطرابات الإمدادات إلى البحر الأحمر لا تزال مرتفعة، بعدما أعلنت السعودية إسقاط طائرات مسيرة كانت تستهدف منشآت نفطية، من

فيتش: تصحيح سوق الذكاء الاصطناعي قد يهدد الائتمان العالمي

الاصطناعي، خلقت مواطن ضعف في أسواق الائتمان في حال أعاد المستثمرون تقييم احتمالات العوائد طويلة الأجل لهذه التكنولوجيا. وأضافت أن ارتفاعات حادة وقصيرة الأجل في تقلبات أسعار بعض الأسهم ومؤشرات الأسهم الثقيلة بشركات التكنولوجيا حدثت بالفعل، إلا أن تصحيحاً أكبر وأكثر استمرارية قد يؤدي إلى تداعيات أوسع على الأسواق والاقتصاد الكلي والائتمان. مخاطر انتقال العدوى وترى فيتش أن حجم التداعيات المحتملة لأي تصحيح في سوق الذكاء الاصطناعي ومدته ومدى انتقال آثاره إلى الأسواق الأخرى ستكون عوامل حاسمة في تحديد تأثيره على بيئة الائتمان العالمية.

وتأتي هذه المخاطر في وقت لا تزال فيه حالة عدم اليقين الجيوسياسي في الشرق الأوسط تمثل مصدرًا رئيسيًا آخر للمخاطر قصيرة الأجل، إلى جانب الضغوط الناجمة عن تباطؤ الاقتصاد الأميركي ومخاطر التضخم وأوضاع المالية العامة.

ولفتت إلى أن تأثير هذه الطفرة امتد بصورة عميقة إلى مؤشرات الاقتصاد الحقيقي، إذ ارتفع الاستثمار الرأسمالي في تكنولوجيا المعلومات 18% على أساس سنوي، ما أضاف بصورة مباشرة 1.4 نقطة مئوية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الأميركي خلال الربع الأول من 2026.

كما أسهم تأثير الثروة الناتج عن تفاؤل المستثمرين تجاه الذكاء الاصطناعي ومكاسب أسواق الأسهم بصورة ملموسة في دعم نمو إنفاق المستهلكين الأميركيين، رغم أن هذا الإنفاق كان يتجه إلى التباطؤ على نطاق واسع.

عوائد الذكاء الاصطناعي لكن الوكالة حذرت من أن الإمكانات المتوسطة والطويلة الأجل للتكنولوجيا التي تقف وراء طفرة الذكاء الاصطناعي لا تزال شديدة الضبابية، على غرار ما شهدته دورات تكنولوجية سابقة.

وقالت إن حالة عدم اليقين بشأن الإيرادات، إلى جانب مدى تشابك أسواق رأس المال والاقتصادات مع الذكاء

قالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني إن تزايد مخاطر حدوث تصحيح في سوق الذكاء الاصطناعي واستمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي في الشرق الأوسط يمثلان مصدرين رئيسيين للمخاطر قصيرة الأجل على الائتمان العالمي خلال النصف الثاني من 2026.

وأوضحت الوكالة أن بيئة مخاطر الائتمان العالمية شهدت تغيراً مع دخول النصف الثاني من العام، في وقت تواجه فيه الأسواق مجموعة أوسع من الضغوط، تشمل تباطؤ زخم إنفاق المستهلكين في الولايات المتحدة، وارتفاع مخاطر التضخم الناجمة عن صدمة الطاقة خلال الربع الثاني، إلى جانب ضغوط هيكلية على المالية العامة تحد من القدرة على الاستجابة لأحداث المخاطر.

طفرة الذكاء الاصطناعي وأشارت فيتش إلى أن ضخامة طفرة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي وتسارع الدورة التكنولوجية العالمية شكلاً محركاً رئيسياً لارتفاع تقييمات الأسهم الأميركية وإصدارات سندات الشركات على مدار العام الماضي.

أصول البنوك الإماراتية ترتفع 1.1% إلى 5.63 تريليون درهم



أظهرت بيانات مصرف الإمارات المركزي، الثلاثاء، ارتفاع قيمة التحويلات المالية المنفذة عبر القطاع المصرفي إلى 11.50 تريليون درهم خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2026، بزيادة 20.7% مقارنة مع 9.527 تريليون درهم في الفترة نفسها من العام الماضي.

وتوزعت التحويلات بين 6.902 تريليون درهم نفذتها البنوك فيما بينها، و4.599 تريليون درهم نفذها عملاء البنوك عبر نظام الإمارات للتحويلات المالية.

وبلغت قيمة التحويلات خلال مايو أيار 2.117 تريليون درهم، انخفاضاً من 2.72 تريليون درهم في أبريل نيسان، بما يعادل تراجعاً شهرياً بنحو 22.2%.

وشملت تحويلات مايو 1.198 تريليون درهم بين البنوك و919.12 مليار درهم بين عملائها.

وقال المصرف المركزي إن قيمة الشيكات التي جرت مقاصتها باستخدام صورها الإلكترونية بلغت 554.27 مليار درهم خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام.

وسجلت قيمة الشيكات التي تمت مقاصتها في مايو 97.72 مليار درهم، مقابل 109.80 مليار درهم في أبريل، فيما انخفض عدد الشيكات المسواة إلى 1.64 مليون شيك من 1.89 مليون شيك.

ويُعد نظام الإمارات للتحويلات المالية، الذي أطلقه المصرف المركزي في أغسطس آب 2001، النظام الرئيسي المستخدم في تنفيذ التحويلات الفورية بين الجهات المالية المشاركة.

ارتفع إجمالي أصول البنوك العاملة في الإمارات بنسبة 1.1% على أساس شهري، ليصل إلى 5.633 تريليون درهم في نهاية مايو أيار، من 5.570 تريليون درهم في

وبلغ عرض النقد «ن1» نحو 1.053 تريليون درهم، موزعاً بين 167.6 مليار درهم من النقد المتداول خارج البنوك و885.9 مليار درهم من الودائع النقدية. واستقر عرض النقد «ن2» عند 2.853 تريليون درهم، بينما بلغ عرض النقد «ن3» نحو 3.393 تريليون درهم، مع ارتفاع ودائع القطاع الحكومي إلى 539.5 مليار درهم. وسجلت القاعدة النقدية 848.5 مليار درهم في نهاية مايو، فيما قفزت احتياطات البنوك لدى المصرف المركزي بنسبة 49.4% على أساس شهري إلى 295.4 مليار درهم.

درهم. وارتفع الائتمان الممنوح للشركات بنحو 4.6 مليار درهم، كما زاد الائتمان المقدم إلى الأفراد بالقيمة نفسها، بينما ارتفعت التمويلات الممنوحة للجهات المرتبطة بالحكومة 3.5 مليار درهم، أو 1%. وبلغت ودائع البنوك 3.463 تريليون درهم في نهاية مايو، مع ارتفاع ودائع غير المقيمين بنسبة 3.6% إلى 318.6 مليار درهم. وزادت ودائع المؤسسات المالية الأخرى بنسبة 2.4% إلى 67.2 مليار درهم.

أبريل نيسان، بحسب بيانات مصرف الإمارات المركزي.

وأظهر تقرير التطورات النقدية والمصرفية لشهر مايو ارتفاع إجمالي الائتمان بنسبة 0.5%، أو 12.3 مليار درهم، إلى 2.733 تريليون درهم، مقابل 2.720 تريليون درهم في الشهر السابق.

وزاد الائتمان المحلي بنحو 13.8 مليار درهم، مدعوماً بارتفاع التمويلات المقدمة إلى القطاع الخاص والجهات المرتبطة بالحكومة، في حين سجل الائتمان الأجنبي أثراً سلبياً محدوداً ليستقر عند 562.5 مليار

بنوك الخليج تجمع 3.6 مليار دولار من أسواق رأس المال خلال الربع الثاني

الوطني وبنك أبوظبي الأول تراجعاً طفيفاً في الأرباح مقارنة بعام 2025، مع بقائها أعلى من مستويات عام 2024.

ويرى التقرير أن صافي دخل الفوائد سيظل المحرك الرئيسي لربحية البنوك، مع توقع ارتفاعه إلى 47.56 مليار دولار في 2026 مقارنة بـ42.82 مليار دولار في 2025، مدعوماً باستمرار أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة، في حين يُتوقع أن يتراجع الدخل غير القائم على الفوائد بنسبة 3.4% خلال العام الجاري نتيجة تباطؤ نشاط الخدمات المصرفية الاستثمارية.

وفي المقابل، خفض البنك الدولي توقعاته لنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي إلى 1.3% في عام 2026، مقارنة بتوقعاته السابقة البالغة 4.4%، نتيجة تداعيات التوترات الإقليمية وتعطل حركة التجارة عبر مضيق هرمز، إلا أن S&P Global Market Intelligence ترى أن استمرار الإنفاق الحكومي والاستثمارات في مشروعات البنية التحتية سيدعم نمو إيرادات وأرباح البنوك على المدى الطويل.

وكان بنك الإمارات دبي الوطني أول بنك خليجي يعود إلى أسواق رأس المال بعد الاضطرابات التي شهدتها المنطقة، إذ جمع 750 مليون دولار من خلال إصدار لشريحة رأس المال الإضافي الأولى (Additional Tier 1 - AT1) في الأول من مايو / أيار.

متانة القطاع

تأتي عودة البنوك الخليجية إلى أسواق رأس المال رغم استمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي في المنطقة، وسط توقعات باستمرار متانة أداء القطاع المصرفي خلال السنوات المقبلة بدعم من قوة المراكز المالية والمساندة الحكومية، بحسب تقرير صادر عن S&P Global Market Intelligence الشهر الماضي. وتتوقع تقديرات Visible Alpha، التابعة لـS&P Global Market Intelligence، نمو أرباح عدد من أكبر البنوك الخليجية خلال عام 2026، من بينها مصرف الراجحي والبنك الأهلي السعودي وبنك قطر الوطني وبنك أبوظبي التجاري.

في حين يُتوقع أن يسجل كل من بنك الإمارات دبي

جمعت بنوك دول مجلس التعاون الخليجي نحو 3.58 مليار دولار من خلال إصدارات الدين والأسهم، باستثناء الصكوك، خلال الربع الثاني من عام 2026، مع عودة المؤسسات المالية إلى أسواق رأس المال مدفوعة بانحسار التوترات الجيوسياسية في المنطقة.

وأشارت بيانات S&P Global Market Intelligence، إلى أن بنوك الخليج أتمت ثمانى صفقات تمويلية خلال الربع الثاني، إذ جمعت 2.41 مليار دولار في مايو / أيار و1.17 مليار دولار في يونيو / حزيران. ورغم عودة نشاط الإصدارات، انخفض إجمالي التمويلات مقارنة مع 5.53 مليار دولار جمعت خلال الربع الأول من العام، ليسجل بذلك أدنى حجم فصلي للإصدارات منذ الربع الثاني من عام 2024.

البنوك الإماراتية تتصدر

استحوذت البنوك الإماراتية على خمسة من أصل ثمانى صفقات نُفذت خلال الربع الثاني، لتقود نشاط جمع التمويل في المنطقة.

صناديق التحوُّط تتجه لعام استثنائي بدعم من طفرة الذكاء الاصطناعي



النصف الأول من العام، للمرة الأولى في 5 سنوات. وواصلت الصناديق الكمية، التي تعتمد على نماذج وخوارزميات حاسوبية لاتخاذ قرارات الاستثمار، جذب تدفقات قوية، بينما سجلت الصناديق متعددة الاستراتيجيات أقوى مستويات للتدفقات الداخلة في 5 سنوات.

وتفوقت صناديق التحوط خلال السنوات الخمس الماضية على المحافظ التقليدية الموزعة بنسبة 60% للأسهم و40% للسندات بنحو 2.5 نقطة مئوية سنوياً، وفق «غولدمان ساكس»، في بيئة وصفها البنك بأنها أكثر ملاءمة لتحقيق عوائد تتجاوز أداء السوق.

الأسهم تقود مكاسب الصناديق

وكانت صناديق الأسهم التي تتبع استراتيجية الشراء والبيع على المكشوف بين الأفضل أداءً، بعدما حققت عائداً متوسطاً بلغ 17.7% خلال النصف الأول من 2026.

وأشارت «غولدمان ساكس» إلى أن مديري هذه الصناديق استفادوا من فرص استثنائية لاختيار الأسهم، مع اتساع الفوارق في أداء الشركات الفردية.

كما أنهت صناديق التحوط التي تركز على تداول الأسهم يونيو/ حزيران بمكاسب سنوية تجاوزت 10%، مدعومة بقدرتها على التعامل بنجاح مع الصفقات الاستثمارية التي أصبحت مزدحمة بالفعل.

وساعدت طفرة الاستثمار في الذكاء الاصطناعي على دعم أسواق الأسهم وأداء مديري الأموال، في وقت استفادت فيه استراتيجيات استثمارية متعددة من الفرص التي أوجدتها التحركات القوية والتباين المتزايد في أداء الأسهم.

المستثمرون يرفعون مخصصاتهم

وتزامن تحسن أداء صناديق التحوط مع ارتفاع حاد في الطلب عليها من جانب المستثمرين الذين يخصصون أموالاً لهذا النوع من الاستثمارات، وسط اتساع تدفقات رأس المال إلى القطاع.

وأظهر مسح أجرته «غولدمان ساكس» في يوليو/ تموز وشمل 341 مستثمراً يديرون أكثر من 1.5 تريليون دولار مستثمرة في صناديق التحوط، أن نحو نصف المشاركين يعتزمون زيادة مخصصاتهم لهذه الصناديق خلال النصف الثاني من 2026.

في المقابل، توقع 3% فقط من المشاركين خفض مخصصاتهم، ما دفع صافي الطلب على صناديق التحوط إلى مستوى قياسي جديد، حسب البنك.

وسجل المستثمرون المؤسسيون المشاركون في المسح متوسط عائداً بلغ 7.3% لمحافظ صناديق التحوط خلال النصف الأول، بينما حقق مستثمرو رأس المال الخاص، ومن بينهم مكاتب إدارة ثروات العائلات والبنوك الخاصة، عائداً متوسطاً بلغ 8.8%.

تدفقات جديدة إلى جميع الاستراتيجيات

وشهدت جميع استراتيجيات صناديق التحوط الرئيسية تدفقات رأسمالية جديدة خلال

تتجه صناديق التحوط العالمية لتحقيق عام استثنائي جديد، بعدما أسهمت طفرة الذكاء الاصطناعي في دعم أداء مديري الأموال خلال النصف الأول من 2026، ما يضع القطاع على مسار تجاوز العوائد التي حققها في 2025، وفق مذكرة لـ«غولدمان ساكس» اطلعت عليها «رويترز».

وحققت صناديق التحوط عائداً متوسطاً بلغ 7% خلال الأشهر الستة الأولى من العام، متجاوزاً بفارق كبير متوسط العائد خلال السنوات العشر الماضية البالغ 4.1%.

ولم تتجاوز عوائد صناديق التحوط مستوى 7% في النصف الأول من العام سوى مرتين خلال العقد الماضي، في عامي 2020 و2021، عندما أدت التقلبات الحادة في الأسواق خلال جائحة كورونا إلى تعزيز عوائد مديري الصناديق.

ويمثل ذلك سادس نصف عام متتالي تتجاوز فيه عوائد صناديق التحوط متوسطها طويل الأجل.

طفرة الذكاء الاصطناعي تدعم الأداء

وقالت «غولدمان ساكس» إن النصف الأول من 2026 شهد أداءً قوياً بصورة ملحوظة للأصول عالية المخاطر، مدفوعاً بارتفاع أسواق الأسهم الذي عوض ضعف أداء أدوات الدخل الثابت.

وحققت محفظة استثمارية سلبية موزعة بنسبة 60% في الأسهم و40% في السندات عائداً بلغ 5.7% خلال النصف الأول من العام، لكن صناديق التحوط واصلت التفوق على هذا النوع من المحافظ.

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

قراءنا الأعزاء..

خدمة إرسال الواتس أب تواجه
مشاكل فنية وتحديات
في الإرسال تابعونا

عبر الحسابات التالية

قناة الاقتصادية الكويتية على واتساب



www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



[aleqtisadyah.com](https://www.facebook.com/aleqtisadyah.com)





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

عائدات السندات الأمريكية تتراجع قبيل قرار الفيدرالي



تراجعت عائدات سندات الخزانة الأمريكية طفيفاً، أمس ، مع ترقب المستثمرين قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي بشأن أسعار الفائدة ، بينما أسهم استمرار التهدئة بين الولايات المتحدة وإيران في دفع أسعار النفط إلى الانخفاض وتعزيز الرهانات على تثبيت وقف إطلاق نار أكثر استدامة.

وانخفض عائد سندات الخزانة لأجل 10 سنوات، وهو المعيار الأهم لأسعار الرهن العقاري وقروض السيارات وبطاقات الائتمان، بأكثر من نقطة أساس إلى 4.628%. كما هبط عائد السندات لأجل عامين، الأكثر حساسية لتحركات الفيدرالي على المدى القصير، بنحو نقطة أساس إلى 4.31%، في حين تراجع عائد السندات لأجل 30 عاماً، المرتبط عادة بالتطورات الجيوسياسية، إلى 5.118%.

ومن المنتظر أن يعلن الفيدرالي قراره يوم الأربعاء، وسط توقعات بالإبقاء على أسعار الفائدة عند 3.75%، في وقت تسعر فيه الأسواق احتمالاً نسبته 56% لرفع الفائدة في سبتمبر، وفق أداة فيد ووتش التابعة لمجموعة سي إي. وفي أسواق الطاقة، واصلت أسعار النفط هبوطها مع مراقبة المستثمرين للتطورات في الشرق الأوسط، بعدما قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إن بلاده أجرت محادثات جيدة مع إيران. وانخفض خام غرب تكساس الوسيط 1.6% إلى 81.27 دولاراً للبرميل، فيما هبط خام برنت 2% إلى 86.63 دولاراً.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf